

Distr.
GENERAL

A/51/228
6 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام

موجز

نص برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، في جدول المتابعة والرصد والتقييم على إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذه في عام ١٩٩٦. وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٦٠/٥٠ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ استناداً إلى هذا النص، إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة في دورتها الخمسين لإجراء استعراض منتصف المدة ولتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ البرنامج الجديد يضمنه المدخلات المقدمة من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الهيئات الحكومية الدولية ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية.

ويستعرض هذا التقرير بعض القضايا الإنمائية الحرجة التي تؤثر في تنفيذ البرنامج الجديد ويقدم توصيات بشأن التدابير المتعلقة بالأسراع بالتنفيذ وتعزيز النمو والتنمية المتواصلة والمستدامة في أفريقيا بشكل عام. وقد استخدمت الصيغة الإلزامية لتسليط الضوء على هذه التدابير. ويقدم مرفق التقرير سرداً للأداء في تنفيذ البرنامج الجديد، مع التركيز على الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية.

يشير الباب ثانياً من التقرير عدداً من القضايا ذات الأولوية التي تواجهها أفريقيا في التسعينات. وتشمل هذه القضايا الأسلوب الجيد للحكم والتنمية البشرية وبناء القدرات وتعبئة الموارد بما في ذلك الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتجارة وتنوع السلع والتنمية الصناعية. ويوصي التقرير بما يلي:

(أ) تحسين أسلوب الحكم إذ من المهم أن تواصل وتعزز البلدان الأفريقية عملية إرساء دعائم الديمقراطية والنهوض بإطار مؤسسي يكفل سيادة القانون ويدعم إقامة مجتمع مدني قوي تشاركي ويتيح وجود صحافة حرة ومستقلة ويكفل أداء النظام القضائي والخدمة المدنية لمهامهما بطريقة مستقلة وفعالة ومأمونة وتحقيق مشاركة قوية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية؛

(ب) العمل بنشاط من أجل منع المنازعات وإدارتها وحلها، مع اتخاذ البلدان الأفريقية التدابير اللازمة ضمن آليات ملائمة؛

(ج) تعزيز التنمية البشرية وبناء القدرات، ويلزم أن تخصص البلدان الأفريقية موارد كافية لهذا الغرض. ويمكن تعبئة بعض الموارد الإضافية للتنمية البشرية وبناء القدرات بخفض الانفاق العام غير الإنتاجي، ومن جهة أخرى، ينبغي زيادة الانفاق العام على التنمية البشرية. كما ينبغي توسيع نظم الرعاية الصحية إذا لم تكن ملائمة وزيادة فعاليتها بمساعدة القطاع الخاص. كما ينبغي بالمثل توسيع النظم التعليمية بتحسين القدرات الأساسية من أجل مواصلة التعليم وتوسيع الفرص التعليمية للجميع، ولا سيما للفتيات والنساء. ويتمثل أحد الجوانب ذات الصلة ببناء القدرات، في النشر والاستخدام الفعال للموارد البشرية المطورة من خلال التدريب التعليمي وتوفير الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما ينبغي أن تنفذ البلدان الأفريقية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان داكار/نفور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(د) تعبئة الموارد الانمائية، إذ من الجوهري أن تشجع البلدان الأفريقية تحقيق وفورات عامة وذلك بتطبيق سياسات ضريبية فعالة وترشيد الانفاق العام وتهيئة الأوضاع لزيادة الوفورات الخاصة من خلال تعزيز هياكل الوساطة المالية واتباع سياسات ملائمة لأسعار الفائدة. وحصائل الصادرات حيوية أيضا في تعبئة الموارد المالية. ولذلك، ينبغي أن تحاول البلدان الأفريقية إعادة تشكيل تكوين الصادرات وإيجاد أسواق ملائمة لها. ومن أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، ينبغي أن تكفل البلدان الأفريقية الاستقرار السياسي والاقتصادي الكبير وأن تشجع تنمية القطاع الخاص وتحسين الهياكل الأساسية وإيلاء الاهتمام لتعزيز القدرات التكنولوجية وإدخال نظم للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات؛ وتحسين سبل الوساطة المالية وتسهيل التحويلات الرأسمالية المباشرة بين المؤسسات الخاصة عن طريق الأسواق المالية والمصارف؛ وتشجيع انتقال عوامل الإنتاج فيما بين البلدان الأفريقية وذلك بإنشاء مراكز مقاصة شبه اقليمية وتشجيع تحويل العملات شبه الإقليمية وإتاحة انتقال رأس المال؛

(هـ) تدعو مبادئ الشراكة الكاملة وتقاسم المسؤولية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكافي والثابت لتنفيذ البرنامج الجديد. ولكيما يقوم بذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يحسن مستوى ونطاق وطرائق مساعدته. وسيشمل ذلك توجيه المساعدة إلى الأولويات الانمائية لأفريقيا وتحويلها إلى مساعدة لا يترتب عليها دين؛

(و) ينبغي أيضا أن يمنح شركاء التنمية الرئيسيون البلدان الأفريقية اعفاء من القواعد التجارية المتصلة بإلغاء الدعم ومتطلبات تحرير التجارة وأن يقوموا في الوقت ذاته بتشجيع تنوع القاعدة الاقتصادية لأفريقيا ولا سيما في مجال السلع. كما ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي "مساهمة ملائمة خاصة" لتمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج تنوع السلع على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

(ز) ينبغي أن يتخذ مجتمع المانحين تدابير اضافية وحاسمة لتخفيف حدة عبء الدين الخارجي على أفريقيا. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، في جملة أمور، توسيع نطاق خفض الدين بما يزيد عن معدلات نابولي مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل بلد، بما في ذلك نسبة خدمة الدين إلى الوفورات، وتشجيع المؤسسات المالية متعددة الأطراف على أن تفعل الشيء نفسه للبلدان الفقيرة المرهقة بالديون؛ واستكمال الاستراتيجيات الحالية لخفض الدين بسياسات ملائمة للتكيف وتدفقات معونة ميسرة؛

(ح) يعتبر تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين المتعددين حيويا أيضا لزيادة فعالية المساعدة الانمائية. ويمكن تعزيز هذا الهدف بدعم استراتيجيات قطاعية متماسكة مع التنفيذ المشترك وترتيبات المتابعة وتركيز الجهود على بناء قدرات التنفيذ الوطنية.

ويتضمن الباب ثالثا من التقرير الاستنتاجات.

يستعرض المرفق الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لتنفيذ برنامج العمل الجديد. وهذه الجهود هي كما يلي:

(أ) لقد حدث تحسن كبير في الأداء الاقتصادي العام حيث انخفضت معدلات النمو السلبي في عدد من البلدان من ١٩ في عام ١٩٩٣ إلى ٣ في عام ١٩٩٥. كما ازداد عدد البلدان التي حققت الرقم المستهدف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبته ٦ في المائة في السنة من ٣ بلدان في عام ١٩٩٢ إلى ١٢ بلدان في عام ١٩٩٥؛

(ب) واتساقا مع معاهدة أبوجا التي بدأ سريانها في عام ١٩٩٣، فقد أدخلت البلدان الأفريقية تغييرات مؤسسية كبيرة لتعزيز آليات التعاون وترشيدها. وتم ادماج بعد إقليمي خاص بالتنمية الأفريقية في الجهود شبه الإقليمية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة؛

(ج) شرعت غالبية البلدان الأفريقية، وإن تفاوتت النتائج، في إدخال إصلاحات دستورية. وانتشر إجراء انتخابات متعددة الأطراف في الحياة السياسية أثناء السنوات الخمس الماضية وظهرت منظمات مدنية في جميع البلدان تقريبا؛

(د) وقد تعزز الآن الاتجاه المتعلق بإعادة تعريف دور الدولة والقطاع الخاص في كثير من البلدان. وينعكس الوعي المتزايد بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في العديد من المبادرات لتعزيز تنظيم المشاريع الخاصة وتحسين الأوضاع التجارية. وقام عدد من الحكومات، بالإضافة إلى التحول إلى القطاع الخاص، بمراجعة تشريعاتها للاستثمار الأجنبي لجعل بلدانها أكثر ملاءمة للاستثمار، شملت رفع القيود المفروضة على الاستثمار في القطاعات التي كانت تصنف بأنها حساسة في السابق؛

(هـ) كان تطوير القطاع الغذائي والزراعي يشكل قضية محورية لمعظم الإصلاحات الاقتصادية في أفريقيا. وكانت السياسات التي تهدف إلى تسهيل التجارة المحلية تفيد الزراع وتجار الأغذية. وبالمثل فقد استفاد مصدرو السلع الزراعية من الإصلاحات الضريبية وكذلك من التكيف النقدي. ومن أجل تحسين فرص حصول الفئات الفقيرة على الغذاء استطاعت بعض البلدان أن تنشئ نظاماً للإنذار المبكر وشبكات أمان لمواجهة حالات المجاعات والكوارث المتصلة بالأغذية؛

(و) سمحت الحكومات الأفريقية باشتراك المنظمات غير الحكومية الأفريقية وغير الأفريقية في البرامج الانمائية الوطنية وشجعتها على ذلك. وتم في بعض البلدان إنشاء آليات لاجراء مشاورات مستمرة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وأتاح المناخ الجديد من الثقة للمنظمات غير الحكومية أن تشعر بأنها شريكة رئيسية في تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وتنفيذها لبرامج الدعم الذاتي. كما انضمت مؤخرا إلى برامج العمل الدولية للتنمية البشرية التي تتطلب مزيدا من الموارد لاقامة نظم الرعاية الصحية في المجتمعات المحلية لصون وتوسيع المرافق الاجتماعية وإصلاح النظم التعليمية وزيادة التركيز ليس فقط على مجالات تعليم القراءة والكتابة وإنما على تطوير المهارات والسيطرة على الأوبئة الرئيسية، التي تشمل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)؛

(ز) تبدى الوعي البيئي في كثير من المبادرات الإقليمية والمحلية. فقد اعتمد كثير من البلدان خطط عمل بيئية وطنية وشجع الاجراءات التشاركية من جانب المجتمعات المحلية التي تهدف إلى مكافحة التصحر. وأدخل كثير من الحكومات تغييرات في اتجاهاتها بشأن السياسة السكانية وصلتها بالانتاج والتنمية. ويجري اتخاذ عدد من الاجراءات تشمل زيادة الوعي فيما يتعلق بتحديد حجم الأسرة وتعليم البنات ومركز المرأة؛

(ح) بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لدعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا. وفي الوقت الذي استقرت فيه التدفقات المالية إلى أفريقيا من المجتمعات المانحة عند مستوى يقل عما كان متوقعا، فقد ساعد كثير من التدابير التي اتخذها مجتمع المانحين في تخفيف عبء الدين على البلدان منخفضة الدخل والمثقلة بالديون. كما استطاعت البلدان الأفريقية أن تستفيد حتى الآن من آليات الأفضليات التجارية والتعويض عن الصادرات. إلا أن هنالك المزيد مما ينبغي عمله لتخفيف عبء الدين وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية ودعم بناء القدرات وتحديث الهياكل الأساسية؛

(ط) تواصل الأمم المتحدة تعبئة الدعم الدولي لأفريقيا، لإبقاء التنمية الأفريقية على جدول الأعمال الدولي للتسعينات ولتخصيص مزيد من الموارد للبرامج في أفريقيا. وبالرغم من القيود المفروضة على الميزانية تتوج الاتجاه الرامي إلى اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة ببدء المبادرة الخاصة بأفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦؛

(ي) على نحو ما يظهر في التقرير فإن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية ظلت تتخذ وباستمرار إجراءات ملائمة لتحقيق نمو وتنمية مستدامة تشمل بصفة خاصة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية. ونتيجة لذلك، يمكن ملاحظة بوادر تنم على إحراز تقدم ملموس. وفي هذا المنعطف الحرج، ينبغي أن يعجل المجتمع الدولي دعمه لهذه البلدان من أجل الإبقاء على الزخم الذي يفضي إلى الانتعاش والتنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٧	٩-١	أولا - مقدمة
		ثانيا - مسائل حرجية مطروحة لمواصلة النظر فيها وتوصيات لتعزيز تنفيذ
٩	٥١-١٠	البرنامج الجديد
٩	٣٤-١١	ألف - على صعيد البلدان الأفريقية
١٠	١٤-١٢	١ - الحكم السليم
١١	٢٣-١٥	٢ - التنمية البشرية وبناء القدرات
١٣	٢٩-٢٤	٣ - تعبئة الموارد المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة
١٥	٣٤-٣٠	٤ - التجارة وتنوع السلع والتنمية الصناعية
١٦	٥١-٣٥	باء - على صعيد المجتمع الدولي
١٦	٤٠-٣٨	١ - تحسين مستوى المعونة ونطاقها وأسلوبها
١٧	٤٥-٤١	٢ - تحسين البيئة الخارجية
١٩	٤٦	٣ - تنسيق المساعدة الاقتصادية
٢٠	٥١-٤٧	٤ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢١	٥٦-٥٢	ثالثا - الاستنتاجات
		مرفق - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية
٢٣		أفريقيا في التسعينات

أولا - مقدمة

١ - خلص الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا اللذان أجريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القارة الأفريقية منذ أوائل الثمانينات قد استمرت دون هوادة. وتوجد أدلة كافية على أن أفريقيا لم تحرز إلا تقدما ضئيلا رغم شروع أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا في إصلاحات سياسية واقتصادية عن طريق برامج التكيف الهيكلي. ولم تلاحظ إلا بضعة دلائل على الانتعاش. أما احتمالات المستقبل في جملتها فلم تكن سارة. وقد استمرت القيود الهيكلية المعوقة للنمو وظلت الحالة الاجتماعية، على النحو الذي تشير إليه الاتجاهات النزولية في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، ولا سيما زيادة الفقر، مدعاة للقلق.

٢ - وتلك هي الظروف التي اعتمدت فيها الجمعية العامة، بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ واستنادا إلى الطرح المقدم من أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (الفرع الثاني من مرفق القرار ١٥١/٤٦). وقد أكدت البلدان الأفريقية بجلاء في هذا الاتفاق الجديد مسؤولية الأفارقة الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. وتعهد المجتمع الدولي بأن يدعم جهود أفريقيا. وكان من المعالم الرئيسية للبرنامج الجديد مبدأ تقاسم المسؤولية والشراكة الكاملة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ومنها في جملة أمور بلوغ معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية قدره ٦ في المائة والوصول بالحد الأدنى لصافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مبلغ قدره ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢، على أن يزيد بعد ذلك بمعدل سنوي قدره ٤ في المائة.

٣ - وقد أكد البرنامج الجديد، بصيغته التي اعتمدها الجمعية العامة، مبدأ تبادل الالتزامات والمسؤولية بين أفريقيا من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى. فقد تعهدت أفريقيا بأن تركز جهودها على ما يلي: (أ) استعادة السلام والاستقرار الاجتماعي؛ (ب) تحقيق النمو والتنمية اللذين تتوافر فيهما صفتا الاطراد والاستدامة؛ (ج) تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (د) تحسين مستويات المعيشة ومساواة المرأة بالرجل في الفرص المتاحة وتكثيف عملية الأخذ بالنظام الديمقراطي؛ (هـ) تعزيز الاستثمار؛ (و) تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ (ز) حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة؛ (ح) دمج العوامل السكانية في عملية التنمية؛ (ط) انتهاج سياسات واستراتيجيات للتنمية الزراعية والريفية من أجل الدمج الكامل للاقتصادات الريفية في الإطار الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي من الأغذية؛ (ي) تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب؛ (ك) زيادة دور المنظمات غير الحكومية.

٤ - وتعهد المجتمع الدولي، من جانبه، بالدعم الكامل والملمس لأفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق الاطراد والاستدامة في النمو والتنمية. ويشمل هذا الدعم في المقام الأول ما يلي: (أ) حل مشكلة الديون الأفريقية؛ (ب) زيادة تدفقات الموارد؛ (ج) تعزيز حصائل التصدير الأفريقية عن طريق زيادة انفتاح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية ودعم التنوع في الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما تنوع السلع الأساسية؛ (د) التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ (هـ) وقف التدهور البيئي وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية.

٥ - وكان ينتظر من منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ البرنامج الجديد عن طريق وضع خطة عمل على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا تكون متسقة مع عناصر البرنامج الجديد وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذها. وحسب الجدول الزمني المقرر، طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ البرنامج الجديد إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وطلب إلى المنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور متزايد في مجالات شتى للبرنامج الجديد، منها، على وجه الخصوص، تعزيز الأعمال التجارية المحلية الصغيرة النطاق، ومشاريع تنمية المجتمع المحلي، وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة، وصياغة مشاريع للمساعدة الإنمائية وتنفيذها.

٦ - وأعاد مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وتشاركت في تنظيمه حكومة اليابان والتحالف العالمي من أجل أفريقيا والأمم المتحدة التأكيد على التأييد السياسي للبرنامج الجديد. واعتمد المؤتمر إعلان طوكيو بشأن التنمية في أفريقيا، الذي أكد تصميم البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين على تعزيز جهودهم التطلعية الجماعية من أجل تنمية أفريقيا، حسب الأولويات المحددة في البرنامج الجديد. وفي إطار متابعة مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، عقد المنتدى الآسيوي - الأفريقي: تقاسم الخبرات، في باندونغ، باندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لتعزيز التعاون الآسيوي الأفريقي. وكجزء من الجهد المبذول لاستئناف أنشطة التنمية في القارة ولإعادة التأكيد على المسؤولية الأولى لأفريقيا عن تنميتها وعلى أنها هي صاحبة هذه التنمية، عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دورة استثنائية في القاهرة في آذار/مارس ١٩٩٥ أجرى فيها استعراضاً متعمقاً ونقدياً للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة. وخلصت الدورة إلى اعتماد برنامج عمل القاهرة، الذي أقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ (انظر A/50/647، المرفق الثاني).

٧ - والبرنامج الجديد هو عبارة عن اتفاق سياسي عالمي أدمجت فيه أهداف مبادرات أخرى بشأن أفريقيا، كمعاهدة أبوجا التي أنشئ بمقتضاها الاتحاد الاقتصادي الأفريقي؛ وجدول أعمال القرن ٢١ للبيئة والتنمية؛ وإعلان داكار - نغور للسكان والأسرة والتنمية المستدامة؛ ومبادرة التنمية البشرية لأفريقيا في التسعينات؛ والعقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا؛ وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا؛ ومنهاج العمل الأفريقي الذي اعتمدته المؤتمر الإقليمي الخامس المعني بالمرأة في داكار. ولذا ينبغي ألا ينظر إلى هذا الاتفاق على أنه آلية سيجري تطبيقها بمعزل عن البرامج الأخرى التي جرى اعتمادها في المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٨ - والأهداف والغايات ومجالات الأولوية المحددة في البرنامج الجديد تواصل العمل على إنجازها وتعززها برامج رئيسية عالمية أخرى تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة كجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وبرنامج عمل الأمم المتحدة للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً؛ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين جرى اعتمادهما في المؤتمر

العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وإعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وعلى ضوء هذه الصكوك الموجودة؛ يتعين على البلدان الأفريقية أن تصمم سياسات واستراتيجيات للتصدي لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وعلى المجتمع الدولي أن يدعم جهودها دعماً جسوراً.

٩ - وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٠ وهو يستند إلى تحليل البيانات والمعلومات التي جرى جمعها من عدة مصادر، منها الدول الأفريقية الأعضاء التي استوفت استبياناً بهذا الشأن أعتمدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتقارير ذات الصلة التي أعدتها المنظمات الدولية، وخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة. ويتخذ التقرير نفس الشكل الذي أعد به التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ١٩٩٥، والذي عنوانه، "تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" (E/1995/81). ويستعرض التقرير المسائل الحرجة التي تحتاج إلى مزيد من النظر وتشكل أيضاً عقبات في سبيل التنفيذ الكامل للبرنامج الجديد أثناء النصف الثاني من عقد التسعينات وبعده ويعرض توصيات لتعزيز تنفيذه، كما يستعرض التقرير ويحلل الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية والأوساط المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان والكيانات الأخرى من أجل تنفيذ البرنامج الجديد منذ بدايته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويستند الاستعراض والتحليل، للذان يردان في مرفق هذا التقرير، إلى تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابة للطلب الوارد في القرار ١٦٠/٥٠.

ثانياً - مسائل حرجية مطروحة لمواصلة النظر فيها وتوصيات لتعزيز تنفيذ البرنامج الجديد

١٠ - أسفر تنفيذ البرنامج الجديد في النصف الأول من التسعينات عن عدة إنجازات منها التغير غير المسبوق في صورة الاقتصاد السياسي الأفريقي وتحسن الظروف المهيئة للتعاون الإنمائي الدولي. ورغم أن عدد البلدان التي أحرزت منجزات ملموسة في عدد من المجالات الأساسية بحلول عام ١٩٩٥ يزيد عن عددها في عام ١٩٩١، فإن الحالة في جملتها يشوبها بعض أوجه عدم التيقن. ولكي يتم تنفيذ البرنامج الجديد بصورة فعالة، يلزم أن تولي أفريقيا والمجتمع الدولي اهتماماً خاصاً للمجالات التي من شأنها أن تسهم أكثر من غيرها في توطيد الأساس لتحقيق تقدم كبير.

ألف - على صعيد البلدان الأفريقية

١١ - على صعيد البلدان الأفريقية، يشمل نطاق أولويات السياسة التي تستحق التزاماً أقوى، الحكم السليم، والتنمية البشرية وبناء القدرات، وتعبئة الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، وتنويع السلع الأساسية، والتنمية الصناعية.

١ - الحكم السليم

١٢ - اعتبرت برامج العمل الإقليمية والدولية التي وضعت في الآونة الأخيرة الحكم السليم شرطاً أساسياً للنمو والتنمية المطردين والمستدامين، بما في ذلك القضاء على الفقر. وقد سلم وقرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في قراره عن استئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا: برنامج عمل القاهرة، الذي اعتمد في آذار/مارس ١٩٩٥ (انظر A/50/647، المرفق الثاني)، "أن الحكم السليم والسلام والأمن والاستقرار والعدل من أهم العوامل الأساسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الأفريقية". وأوصى المجلس بقوة بأن تتخذ جميع البلدان الأفريقية التدابير اللازمة لـ "كفالة التعزيز السريع للحكم السليم، الذي يتسم بالمساءلة، والاستقامة، والشفافية، والمساواة في تطبيق القانون، والفصل الواضح بين السلطات باعتبار ذلك هدفاً وشرطاً للتنمية السريعة والمستدامة للمجتمعات الأفريقية".

١٣ - ولا يمكن أن تجري التنمية المستدامة بغير السلام، الذي يحتاج إلى بذل جهود وقائية لدرء المنازعات وإدارتها وحلها، وتسلم أكثرية البلدان الأفريقية الآن بهذه الصلات وهي تقوم بنشاط بمبادرات لبناء السلام، عن طريق سبل منها، مثلاً، برامج التدريب على حل المنازعات والتعمير التالي للنزاع.

١٤ - وتدعيما لعملية الأخذ بالديمقراطية وتحسين أسلوب الحكم، يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة على الصعيد الوطني وبيانها كما يلي:

(أ) إنشاء إطار مؤسسي: '١' يكفل مشاركة أوسع في اتخاذ القرار وتنفيذ العمليات ويسر نشوء مجتمع مدني تتوافر فيه صفات القوة والحيوية والثقة بالنفس؛ '٢' يعزز الحوار المفتوح مع جميع الفئات، إثنية كانت أم دينية أم إقليمية؛ '٣' يكشف عملية الأخذ بالديمقراطية؛ '٤' يضمن سيادة القانون ومساءلة الحكومة وشفافيتها؛

(ب) إتاحة الحرية والاستقلال لوسائل الإعلام وتشجيع تفحص الصحافة الحرة للحكومة و/أو الوكالات والهيئات العامة؛

(ج) كفالة إنشاء وتشغيل نظام قضائي موضوعي ومستقل وكفء ويعول عليه؛

(د) وضع آليات لتعزيز السلام والاستقرار السياسي والأمن؛

(هـ) إقامة دولة متطورة عن طريق إنشاء خدمة مدنية تتوافر فيها صفات الكفاءة والتحمس والإخلاص، ومن خلال إقامة شراكة قوية بين الحكومة والقطاع الخاص.

٢ - التنمية البشرية وبناء القدرات

١٥ - نمت الموارد البشرية بصورة غير ملائمة في كثير من البلدان الأفريقية وذلك حسبما يتضح من الامكانية المحدودة لوصول السكان إلى خدمات التعليم بجميع مستوياته، والخدمات الصحية، وغير ذلك من الخدمات؛ وارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب والنساء، وانخفاض مستويات الدخل وإنتاجية قوة العمل. وهكذا، تعد مضاهاة ما حبيت به البلدان الأفريقية من موارد بشرية متوافرة بالاحتياجات الفعلية مشكلة من أهم المشاكل الحرجة التي تواجه أفريقيا بصددها سعيها لتحقيق تنمية مستدامة.

١٦ - وثمة تحدي رئيسي منذ منتصف التسعينات وما بعدها وهو التغلب على هذه القيود وضمان بناء القدرات البشرية على أساس صلب لحفز عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبغية تحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية إلى ترجمة التزاماتها بتنمية الموارد البشرية إلى تدابير واقعية وملموسة، لا سيما في المجالات التالية ذات الأولوية: (أ) توسيع وزيادة كفاءة نظم الرعاية الصحية؛ (ب) وتنفيذ سياسات سكانية متسقة؛ (ج) وتعزيز نظم التعليم؛ (د) والنهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية؛ (هـ) واستخدام الموارد البشرية على نحو يتسم بالكفاءة.

١٧ - والصحة الجيدة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي وضع إصلاح قطاع الصحة في مكانه الصحيح لضمان تحقيق المزيد من المساواة في أداء الخدمات على نحو أكثر كفاءة. الأمر الذي يتطلب إعادة بناء أداء الخدمات وترفع مستوياتها وتوسيعها لكي تصل إلى عدد أكبر من السكان. وبما أن الحكومة بمفردها لا تقدر على تلبية هذه الاحتياجات في قطاعي الصحة والتعليم، يتعيّن تصميم تدابير لحمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمعات المحلية على زيادة مساهمتهم في أداء الخدمات الصحية.

١٨ - فالسكان، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والفقر والبيئة، وتمكين المرأة، مواضيع ترتبط بصورة وثيقة كما أنها تتداخل فيما بينها بصورة معقدة بحيث لا يمكن بحث أحدها بمعزل عن المواضيع الأخرى، يسبق نمو السكان، بمعدله السنوي الحالي، جهوداً وطنية كثيرة ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي، والعمالة، والقضاء على الفقر، والتقدم الاجتماعي. وينبغي صياغة سياسات وبرامج سكانية شاملة يكون من شأنها أن تتصدى لتحقيق أهداف تنمية محددة طويلة الأجل لبلد ما وتنفيذها بوصفها عناصر لا تتجزأ من استراتيجيات التنمية الكلية والقطاعية. وينبغي تعزيز وتوسيع برامج تقديم المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ويعد تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في جهود التنمية من المتطلبات الأساسية ذات الأهمية القصوى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٩ - ويوصي برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة باتخاذ مجموعة من التدابير ينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية إلى تنفيذها. وتشمل هذه التدابير الأهداف السكانية والإنمائية المحددة التالية:

(أ) إدماج سياسات وبرامج السكان في استراتيجيات التنمية، والتركيز على تعزيز القطاعات الاجتماعية لزيادة إمكانية وصول السكان إلى تلك الخدمات والعمل على تخفيض معدل نمو السكان الطبيعي من ٣ إلى ٢,٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ وإلى ٢ في المائة بحلول سنة ٢٠١٠؛

(ب) ضمان توافر جميع أدوات منع الحمل المجربة المتاحة وأساليب تنظيم الخصوبة وترويجها، بما في ذلك تنظيم الأسرة على نحو تقليدي وطبيعي، بهدف مضاعفة معدل استخدام وسائل منع الحمل السائد حالياً؛

(ج) تحديد هدف، ينبغي تحقيقه بحلول سنة ٢٠٠٠، للمنطقة ككل، كي لا يقل العمر المتوقع عند الولادة عن ٥٥ سنة، وليصبح معدل وفيات الرضع أقل من ٥٠ من كل ١ ٠٠٠ مولود حي ومعدل وفيات الأطفال ٧٠ أو أقل من كل ١ ٠٠٠ مولود حي، فضلاً عن ذلك، تطوير وتنفيذ برامج لتخفيض وفيات الأمهات على الأقل بنسبة ٥٠ في المائة من معدل سنة ١٩٩٠ بحلول سنة ٢٠٠٠. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج خدمات ودراسات تنظيم الأسرة بغية الحد من تزايد حوادث الإجهاض غير الآمن، التي تدل التقديرات بأنها تتسبب في وفيات الأمهات في أجزاء من أفريقيا بنسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة.

٢٠ - وينبغي تكثيف التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم الابتدائي للجميع بهدف تقديم مهارات أساسية من أجل زيادة التعلم. ولقد التزمت الحكومات الأفريقية بنشر الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم الأساسي، بدعم من المجتمع الدولي وفي سياق استراتيجيات جومتين بشأن التعليم للجميع. وينبغي أن تسعى حكومات المنطقة لمتابعة هذه الاستراتيجيات بإصرار. بيد أن التحدي الفوري يتمثل في إزالة العقبات الفعلية التي تعترض القيد بالمدارس وتكييف المناهج التعليمية وخدمة المجالات المحددة لكل بلد والاحتياجات الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة في الحاضر والمستقبل.

٢١ - وفي معظم البلدان الأفريقية، يشارك القطاع الخاص بنشاط في نظم التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي. وينبغي تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشاريع في مجالات التعليم بعد المرحلة الثانوية والتعليم المهني والتعليم التقني وتدريب المدرسين. وثمة ما يبشر بأمل كبير بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة مثل إنتاج مواد التدريس، بما في ذلك الكتب المدرسية.

٢٢ - ولقد تبينَ عبر السنين أن مشكلة البطالة والعمالة الناقصة في البلدان الأفريقية صعبة ومستمرة. وتواجه زراعة الممتلكات الصغيرة، وهي أكبر قطاع للعمالة في الاقتصاد، مشاكل تتمثل في انخفاض مستويات المهارة، وقلّة مستوى تطبيقات العلوم والتكنولوجيا في الإنتاج، ومن ثم انخفاض الانتاجية. ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في التطوير التكنولوجي السريع في القطاعات الحيوية من الاقتصادات الأفريقية. وثمة حاجة أيضاً إلى تسهيل تطوير مشاريع القطاع غير الرسمي، التي تستخدم أكثر من نسبة ٦٠ في المائة من قوة العمل في الحضر.

٢٣ - ومن الأهمية أيضا أن تبذل جهود لاستكشاف جميع الإمكانات البشرية في أفريقيا. فالنساء اللاتي يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي عدد السكان، لا يشكلن سوى ٣٧ في المائة فقط من قوة العمل، ويشاركن بصورة عامة، إما بمستويات مهارة منخفضة أو في أنشطة منخفضة الانتاجية. وفي كثير من الأماكن، يعتمد مركز المرأة على مركزها الانجابي. وتلد المرأة العادية في معظم البلدان الأفريقية أكثر من ستة أطفال. وبسبب الجمع بين المعدل العالي لوفيات الأمهات والخصوبة العالية، تواجه المرأة خطر الموت بنسبة ١ من ٢١ لأسباب ذات صلة بالحمل. وتموت أكثر من ٦٠٠ أُم لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في أفريقيا. ونسبة حمل الفتيات المراهقات عالية بل إنها آخذة في الزيادة في كثير من البلدان. إن اعتماد خطة العمل الأفريقية في المؤتمر الإقليمي الخامس المعني بالمرأة المعقود في السنغال في عام ١٩٩٤ وإعلان وخطة عمل بيجين (١٩٩٥) التزام متجدد من قبل البلدان الأفريقية بإدماج المرأة في عملية تنمية بلدانها. وينبغي التعجيل ببذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تنفيذ خطة العمل، ورصد وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال.

٣ - تعبئة الموارد المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

٢٤ - بغية تنفيذ البرنامج الجديد بفعالية ودعم أفريقيا على مسار الانتعاش الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة قوية، ثمة حاجة إلى توفير الموارد بمبالغ كبيرة. وتمشيا مع التزام أفريقيا المعلن بتحقيق أقصى قدر ممكن من الاعتماد على الذات، يتعين حشد الموارد المطلوبة في أفريقيا محليا، بالرغم من أن المساعدة الخارجية سوف تظل ضرورية، ولا سيما لأقل البلدان نموا في أفريقيا.

٢٥ - وثمة حاجة ماسة إلى تحقيق زيادة كبيرة في معدلات التوفير التي تحققها الأسر المعيشية والمشاريع والدولة. ومن الضروري أيضا تشجيع إنشاء مؤسسات وساطة محلية فعالة من أجل حشد الموارد وتوجيهها نحو تطبيقات تتسم بالكفاءة. ومن شأن تهيئة مناخ اقتصادي ملائم بفضل تحقيق السلام والأمن والاستقرار وتحسين نظم الحكم أن يعزز ثقة المستثمر، ويوقف هروب رأس المال ويعكس توجهه ويساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٦ - ويشمل بعض التدابير المقترحة لتعزيز حشد الموارد المحلية: (أ) زيادة الإيرادات العامة وذلك بإعادة تشكيل هيكل الضرائب وتحسين كفاءة جمع الضرائب؛ (ب) ومراقبة الإنفاق العام، وتركيز الإنفاق العام على الاحتياجات ذات الأولوية وإحكام تقييد إجراءات الشراء؛ (ج) وزيادة المدخرات الخاصة وذلك باعتماد سياسة سعر فائدة ملائمة، وحشد موارد المجتمعات المحلية بطريقة تتسم بالكفاءة وتشجيع عمليات المؤسسات المالية غير الرسمية، وعلى سبيل المثال "مؤسسات التأمين التكافلي" في غرب أفريقيا ووسطها، في أنشطة منتجة؛ (د) وإنعاش التجارة الخارجية وذلك بزيادة حصة أفريقيا في التجارة العالمية. ولكي يتسنى لأفريقيا أن تسترجع وتزيد حصتها في السوق العالمية التي فقدتها في الثمانينات، ينبغي أن تضطلع البلدان الأفريقية بأنشطة أعمال تنافسية في السوق العالمية، ولا سيما في قطاعي الصناعات والخدمات، وأن تغير صادراتها وذلك بزيادة إنتاج سلع الصناعات التحويلية من أجل تصديرها.

٢٧ - وبغية اجتذاب الاستثمارات المحلية فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يتسم تحسين مناخ الأعمال الشامل بالأهمية، ولا سيما باتخاذ التدابير الرئيسية التالية: (أ) ضمان تحقيق الاستقرار السياسي وفي هذا السياق، ثمة أهمية للاستقرار الاجتماعي فيما يتصل بتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، لتجنب هروب رأس المال واجتذاب موارد جديدة من الخارج؛ (ب) وإظهار المساواة والشفافية؛ (ج) وإدامة زخم النمو والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وذلك باتباع سياسات مالية عامة ونقدية ومالية ملائمة؛ (د) والحد من النفقات غير المنتجة ومراقبتها على نحو أفضل، وعلى سبيل المثال النفقات العسكرية؛ (هـ) ودعم دافع الاضطلاع بمشاريع واتخاذ مبادرات خاصة لدى الأفريقيين والعمل من أجل ذلك، على رعاية القطاع الخاص وذلك بتشجيعه ومنحه دورا أكبر ليكون من رواد التعجيل بالنمو الاقتصادي؛ (و) وتطوير مرافق البنية الأساسية والمحافظة عليها.

٢٨ - وتعد مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتسم بالكفاءة عنصرا حيويا من عناصر بنية أساسية جوهرية. ومن شأن أوجه التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجالي المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يسمح بنقل كميات هائلة من البيانات على جناح السرعة على الطريق الرئيسي الإلكتروني العالمي أن يمنح الشركات الأجنبية القدرة على إعادة وزع الأنشطة الإنتاجية عبر مساحة جغرافية واسعة ويمكنها في ذات الوقت من المحافظة على انخفاض التكاليف والإبقاء على النوعية. ولا تتسم إمكانية الوصول إلى خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية يعتمد عليها وعصرية بالأهمية فحسب فيما يتصل بأداء الشركات والأسواق المحلية، بل أنها تحدد أيضا موقع الاستثمار الأجنبي. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما ينبغي تعزيز الجهود المبذولة حاليا وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

٢٩ - وثمة تدبير هام آخر وهو تحسين البنية الأساسية للمؤسسات المالية مما يتطلب أقصى قدر ممكن من الاهتمام. وفي هذا الصدد تشمل التدابير التي يمكن أن تنظر فيها البلدان الأفريقية: (أ) تسهيل زيادة تحويلات رأس المال المباشرة بين المؤسسات الخاصة عن طريق أسواق المال، والمصارف وما إلى ذلك؛ (ب) وتسهيل المعاملات المالية والتحويلات بين البلدان الأفريقية؛ (ج) وتعميق وتحسين الوساطة المالية وذلك بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام "نحو النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا" (A/50/490). وأوصى التقرير بأنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدعم وتعزز شتى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية؛ وأن تستنبط وتروج تطوير مجموعة متنوعة من الصكوك المالية وتطور وتنفذ صكوك معينة وفقا لظروف البلدان. وينبغي لها إضافة إلى ذلك أن تعزز قدرة المؤسسات المالية وعلى سبيل المثال النظام البريدي، واتحادات الائتمان والتعاونيات ومؤسسات الائتمان التي ترعاها المنظمات غير الحكومية لحشد المدخرات الصغيرة.

٤ - التجارة وتنويع السلع والتنمية الصناعية

٣٠ - لا يزال العديد من البلدان الأفريقية يعتمد على تصدير سلعتين أو ثلاث سلع أساسية في القسط الأكبر من عائدات صادراتها. غير أن الاعتماد على عدد محدود من السلع الأساسية ما فتئ يخلق آثارا عكسية حادة على قدرة البلدان الأفريقية على استيعاب الصدمات الدورية أو حالات الركود العالمي. وعلاوة على ذلك، يواجه منتجو السلع الأساسية انخفاضا حادا في القوة الشرائية للصادرات الزراعية بسبب اتجاه عام نحو الانخفاض في الطلب والأسعار. ونظرا لضيق قاعدة صادراتهم، فإن تآكل الأسواق ذات الشروط التفضيلية، نتيجة لاتفاقات جولة أوروغواي، كان له أثر عكسي على العائدات الإجمالية لصادراتهم، مما حد من مكاسبهم التي حصلوا عليها في فئات أخرى من الصادرات تصل إلى الأسواق بشروط أحسن.

٣١ - وتحتاج الحكومات الأفريقية إلى تنويع اقتصاداتها. فالاقتصاد المتنوع يعزز الروابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد ويفضي إلى تنمية قطاعات أخرى من قبيل قطاعات النقل والاتصالات والمالية. كما يكتسي هذا التنويع أهمية حاسمة في تحسين استدامة الانتاج وتخفيض الضغط على البيئة. ويؤدي التنويع العمودي، عن طريق زيادة المعالجة لتعزيز قيمة السلع القائمة، والتنويع الأفقي بإنتاج مجموعة أوسع من الصادرات الموجهة للسوق الداخلية والسوق الخارجية، بما فيها تطوير أوجه استخدام جديدة للسلع التقليدية، إلى زيادة فرص العمل ورفع الإيرادات. فارتفاع الدخل يحسن من فرص حصول الفقراء على الغذاء. وإدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي إدماجا محكما، يلزم هذه البلدان أيضا أن تزيد صادراتها من المنتجات والخدمات وتنمي أسواقا خاصة بها يكون لها فيها طلب دولي متزايد.

٣٢ - ولكي تقوم بذلك، يمكن أن تولي البلدان الأفريقية قدرا أكبر من الأولوية للتنويع في سياساتها الإنمائية وبرامجها الاستثمارية وأن تخلق بيئة مواتية بتشجيع مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية وتعزيز الموارد البشرية والقدرة التكنولوجية، لا سيما في مجال الإنتاج والمعالجة والتسويق.

٣٣ - والتنمية الصناعية مسألة محورية في التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية؛ وفي تحقيق زيادة في الانتاج الوطني والعمالة والإيرادات؛ وتنويع صادرات أفريقيا. وفي الوقت الراهن، يتسم مستوى التنمية الصناعية في العديد من البلدان الأفريقية بالانخفاض، ويتسم بنقص في اسهامات التكنولوجيا وارتفاع في تكاليف التشغيل.

٣٤ - ولهذا، فإن صوغ سياسات وبرامج وطنية لتسريع وتيرة التنمية الصناعية للبلدان الأفريقية أمر حاسم. ولهذه الغاية، ينبغي أن تولي عناية قصوى على الصعيد الوطني : (أ) للتنفيذ الفعال لبرنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا؛ (ب) وتعزيز المؤسسات دون الاقليمية والإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والإدارة والمعايرة الصناعية ومراقبة الجودة؛ (ج) وتنمية وتعزيز القدرات المحلية

على إدارة المشاريع، مع التركيز بصفة خاصة على المشروعات الصغيرة على اختلاف أحجامها والمشروعات المتوسطة.

باء - على صعيد المجتمع الدولي

٣٥ - يؤكد البرنامج الجديد على مبادئ تقاسم المسؤولية والشراكة الكاملة بين أفريقيا والمجتمع الدولي ويدعو إلى شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسعياً إلى تحقيق ذلك، أقر المجتمع الدولي أن الدعم والتعاون الدوليين الجيدين حيويان لتنمية أفريقيا.

٣٦ - وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي ما يقدمه من دعم لأفريقيا بزيادة تركيزه على مساعدة البلدان الأفريقية على إحراز تقدم في المسائل ذات الأولوية الحاسمة. كما يلزم زيادة مستوى تدفقات الموارد ونطاقها وأسلوبها عن طريق المساعد الإنمائية الرسمية، وتحسين البيئة الخارجية لا سيما فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ودعم تنويع السلع، وتيسير وتعزيز فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق.

٣٧ - وفي هذا الإطار، فإن ثمة صيغة قيد المناقشة ألا وهي مبادرة ٢٠/٢٠ التي بمقتضاها تخصص البلدان المانحة، على سبيل التبرع، ٢٠ في المائة من معونتها لتنمية القطاعات الاجتماعية الحيوية، بينما تخصص الحكومات الوطنية الراغبة في ذلك ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية لهذه الأهداف. فهذه المبادرة التي من شأنها أن تزيد بقدر كبير من الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية و/أو تستخدمها على نحو فعال، ناقشها، في اجتماع دولي عقد في أوسلو في نيسان/أبريل ١٩٩٦، عدد من البلدان المهمة، ومنها عدة بلدان من أفريقيا، كما ناقشها عدد من المنظمات المتعددة الأطراف.

١ - تحسين مستوى المعونة ونطاقها وأسلوبها

٣٨ - ونظراً لأن العديد من البلدان الأفريقية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لا تزال تواجه صعوبات تجعل حصولها على الائتمان الخاص مستحيلاً، فإن ثمة ما يدعو بقوة إلى زيادة حجم المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا والاستمرار في تيسير شروطها. وعلاوة على ذلك، يلزم تحسين نوعية الدعم الدولي للجهود الإنمائية لأفريقيا تحسيناً ملموساً في التسعينات. ومن الأمور المحورية التي يتوقف عليها هذا التغيير تقبل دوائر المانحين لفكرة كون البلدان الأفريقية تمر بمرحلة انتقالية ترغب هذه الدوائر في دعمها.

٣٩ - ومن التدابير التي يلزم أن تدرسها دوائر المانحين والبلدان الأفريقية فرادى وجماعات ما يلي:

(أ) تركيز موارد المعونة على الأولويات الخاصة بأفريقيا بالالتزام بالأولويات المتكاملة للبلدان المستفيدة. وينبغي الإقرار بضرورة إعادة توجيه تدفقات المعونة إلى البرامج الإنمائية ذات الأولوية القصوى في سياق سياسات اقتصادية كلية سليمة، كما ينبغي دراسة احتياجات بناء القدرات دراسة دقيقة.

وتوجيه المساعدة التقنية إلى الأنشطة التي تفي بهذا الغرض وإنهاؤها تدريجيا بالقدر الذي تتطور به القدرات المحلية. ولا ينبغي أن يخلف الدعم الدولي ديونا جديدة؛

(ب) ربط المساعدة الإنسانية بالمساعدة الإنمائية عن طريق تخصيص المزيد من الموارد لمنع النزاعات وإيلاء الأولوية للتعيمير في مجتمعات ما بعد النزاعات. وفي السنوات الأخيرة، شهدت أفريقيا عددا من النزاعات التي حصلت داخل الدول وحول إليها قسط لا يستهان به من الموارد المحلية والدولية التي كانت موجهة للتنمية وأصبحت عائقا رئيسيا أمام التنمية. وفي الوقت ذاته، تخرج بضعة بلدان من نزاعات من هذا القبيل، غير أن حالتها لا تزال هشّة. ومن أكثر البؤر تشجيعا الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية فرادى وجماعات من أجل التصدي لمشاكل حل النزاعات وإدارتها داخل أفريقيا. غير أنه ما لم تعزز هذه الجهود بمساعدة مالية وتقنية دولية، فإنها قد لا تكون كافية. وينبغي إيلاء النظر لوضع آلية للاستجابة لاستقطاب مساعدة ملائمة في حالات ما بعد النزاعات.

٤٠ - ويلزم أن يسن المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمانحون المهتمون بالبلدان الأفريقية، نهجا شاملا حيال منع النزاعات وإدارتها، والتعيمير في حالات ما بعد النزاعات، والتنمية، على المنوال التالي:

(أ) دعم آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، وصندوق السلم التابع لها؛

(ب) تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الإنذار المبكر لكشف النزاعات المعرّقة؛

(ج) تشجيع استجابة منسقة من المانحين لتلبية احتياجات التعيمير في حالات ما بعد النزاعات بما من شأنه أن يوفر المشورة في مجال وضع السياسات ويقدم المساعدة في إطار منسق؛

(د) تشجيع البلدان الأفريقية على تخفيض النفقات العسكرية.

٢ - تحسين البيئة الخارجية

٤١ - تشمل التدابير في هذا المجال زيادة تخفيف عبء دين أفريقيا وتعزيز حصائل صادرات أفريقيا عن طريق الترويج للصادرات وتنويعها.

زيادة تخفيف عبء دين أفريقيا

٤٢ - على مر السنين منذ ظهور أزمة الدين في أوائل الثمانينات، تم إحراز تقدم مطرد في حل مشكلة الديون العالمية. بيد أنه في حين أن التقدم الملحوظ بالنسبة للبلدان ذات الدخول المتوسطة، فهو ملحوظ بدرجة أقل بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، لا سيما البلدان الأفريقية، رغم التسهيلات الخاصة لصالحها،

بما في ذلك تعزيز الشروط التيسيرية من جانب نادي باريس والإقراض التيسيري من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما. ويلزم رؤية مشكلة دين أفريقيا ليس من حيث ضخامتها من ناحية ميزان المدفوعات، بل وحتى توازن الميزانيات، فحسب وإنما أيضا بالنسبة لقدرة الادخار الفعلية والمحتملة لدى البلد. وعلى الرغم من أن معالم خدمة الدين متنوعة للبلدان كل على حدة، تحصل خدمة الدين الخارجي على ما يقرب من خمس متوسط مدخراتها، أو ما يزيد عن ٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وتمثل خدمة الدين متعدد الأطراف ما يقرب من نصف مجموع خدمة الدين أو حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لانخفاض مستوى المدخرات في أفريقيا وضرورة تكملته بتدفقات رأسمالية خارجية، لا يمكن اعتبار أن هذه النسبة العالية من المدخرات المحلية التي تستحوذ عليها خدمة الدين الخارجي نسبة مستدامة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن الديون التي تحق لمؤسسات متعددة الأطراف تمثل ما يكاد يصل إلى نصف خدمة الدين، لا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة الدين في أفريقيا بدون القيام أيضا بمعالجة مسألة الدين متعدد الأطراف.

٤٣ - وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في مبادرات أخرى على غرار ما يلي لحل مشكلة دين البلدان الأفريقية على أساس مستدام:

(أ) فيما يتعلق بدين المصارف التجارية، ينبغي تشجيع المصارف التجارية على قبول حسومات أعمق في عمليات إعادة الشراء وأسعار فائدة أقل على سندات التعادل، وابتكار خيارات (مثل ضمان أصل رأس المال بصورة أقل من كاملة) لتخفيض التكاليف الأولية. وعلاوة على ذلك ينبغي إيلاء النظر لتوفير موارد إضافية لمرفق تخفيض الدين التابع للبنك الدولي من أجل بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية؛

(ب) وفيما يتعلق بالدين الثنائي الرسمي، وكما أوضح ذلك اجتماع قمة مجموعة الـ ٧ في بلاغه الصادر في ليون في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ينبغي تشجيع نادي باريس على عدم اعتبار تخفيض رصيد الدين بنسبة ٦٧ في المائة كما اتفق عليه في نابولي كحد أقصى مطلق، بل أن يتجاوزوه إذا بررت ذلك الظروف الفردية لبلد ما، بما في ذلك إمكانات البلد على الادخار ونسبة خدمة الدين إلى المدخرات. ويشير تحليل مشترك أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا إلى أنه بالنسبة لأغلبية أشد البلدان فقرا ذات الديون العالية، يرجح أن تكون الاستراتيجيات والآليات الموجودة كافية مع اتخاذ سياسات تعديل مناسبة وتقديم تدفقات معونة تيسيرية. بيد أنه بالنسبة لأقلية من هذه البلدان، سيلزم إعفاء من الدين يصل إلى ٩٠ في المائة من صافي القيمة الحالية للدين وذلك من أجل استعادة هذه الاستدامة الخارجية طويلة الأجل. ويمكن أن يطلب أيضا من نادي باريس أن يقدم ضمانا للإعفاء من الدين عن طريق تقديم تخفيض أولي لرصيد الدين، لا سيما في الحالات التي أظهرت فيها البلدان سجلا جيدا في تنفيذ برامج الإصلاح؛

(ج) وفيما يتعلق بالدين المتعدد الأطراف، لم يعترف التحليل المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المذكور أعلاه فقط بضخامة الدين المتعدد الأطراف، وإنما قدم أيضا ما هو أهم من

ذلك وهو مقترحات تشمل هذه الفئة من الدين للمرة الأولى. وقد أيدت اللجنة الدائمة لصندوق النقد الدولي هذه المقترحات وسيصدر قرار نهائي لدى عقد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وينبغي أن يقدم لهاتين المؤسستين التشجيع اللازم، بما في ذلك الموارد (لا سيما من أجل مرفق التكيف الهيكلي المعزز وذلك لتنفيذ مقترحاتهما).

تعزيز حصائل صادرات افريقيا

٤٤ - يبشر الاختتام الناجح لجولة أوروغواي، عن طريق إتاحة إمكانية أكبر لوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، بتوفير فرص أمام الصادرات الأفريقية على المدى البعيد. بيد أنه على المدى القصير العاجل، قد يكون الأثر الخالص لجولة أوروغواي سلبيا بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، لا سيما نظرا لفقدان الأفضليات في الجماعة الأوروبية، كما أقر به بالفعل في القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان النامية نموًا والبلدان النامية المستوردة الخاصة للأغذية، الذي اتخذ في مراكش، المغرب. وسيؤدي هذا الأثر السلبي، إذا تحقق، إلى زيادة تخفيض النمو ومعدلات الادخار في أفريقيا ما لم تقدم تسهيلات تعويضية مناسبة، بما في ذلك زيادة تخفيضات البلدان المتقدمة النمو للتعريفات الجمركية على الصادرات الأفريقية وتقديم مساعدات للواردات من الأغذية، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على التكيف مع البيئة السوقية العالمية الجديدة.

٤٥ - وعلى المدى الأبعد أيضا، ستصبح الفوائد العائدة من الأسواق المفتوحة أهم وملموسة أكثر بالنسبة لأفريقيا إذا تمكنت البلدان الأفريقية من زيادة وتنويع منتجاتها للتصدير. ولدى معالجة الجمعية العامة هذا الاهتمام، أوصت، في قرارها ١٤٢/٤٩، بتحسين الآليات التعويضية الموجودة، وتوسيع نطاق الفرص التي يتيحها الصندوق المشترك للسلع الأساسية وحث الدول الأعضاء على أن تقدم مساهمة خاصة أولية لتمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات لتنفيذ هذا القرار حيث أن البلدان الأفريقية تنظر الآن إلى مسألة إقامة مرفق تنويع كمحرك اختبار لجدوى التنفيذ الفعال للبرنامج الجديد.

٣ - تنسيق المساعدة الاقتصادية

٤٦ - وإلى جانب الانتقائية، هناك مطلب أساسي آخر وهو تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين المتعددي الأطراف، لا سيما في مجالات مثل الزراعة وتنمية الهياكل الأساسية والصحة التي تغلب فيها استثمارات المانحين. ومن أجل تحسين الأثر الإجمالي للمساعدة الاقتصادية، سيكون من الأهمية الرئيسية اتباع نهج قطاعي ومتكامل أوسع نطاقا. وفي هذا الشأن، يبدو أن من اللازم اتخاذ التدابير التالية لتعزيز عمليات المانحين:

(أ) أن تدعم المساعدة الاقتصادية استراتيجيات قطاعية متماسكة، وأن يراعي جميع المانحين الأهداف التي تحددها البلدان المستفيدة؛

(ب) أن توجه المساعدة الدولية في المقام الأول نحو تدعيم الطاقات على صعيد الدولة بأسرها؛

(ج) أن يسعى جميع المانحين الناشطين في قطاع معين إلى بناء ترتيبات تنفيذ ومتابعة مشتركة لتلافي زيادة أعباء طاقات الحكومات المحدودة بالفعل؛

(د) أن تقترن المعونة بمساعدة تقنية دنيا تهدف في المقام الأول إلى تعزيز طاقة التنفيذ المحلية.

٤ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٧ - ترتبط تجارب البلدان النامية المتقدمة بصلة وثيقة بالتنمية الأفريقية وتدل على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل استراتيجية فعالة للتنمية. ولهذا التعاون نطاق هائل من ناحية إمكاناته ويتسع ليشمل مجالات شتى مثل نقل التكنولوجيا والمعارف التقنية، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، والمشاريع المشتركة، والتجارة، والاستثمار، وتطوير الزراعة ومصائد الأسماك، والتعليم والبحث وتخفيف حدة الفقر.

٤٨ - ولكي تتحقق الاستفادة الكاملة من التعاون بين بلدان الجنوب، يتعين على البلدان الأفريقية أن تكثف مشاوراتها مع البلدان النامية الأخرى، وأن تهئ المحافل المؤسسية الحكومية الضرورية لتنسيق التبادل فيما بين بلدان الجنوب وتنميتها.

٤٩ - ولا بد أن تولي البلدان النامية المتقدمة، بما فيها البلدان الصناعية الناشئة، اهتماما خاصا للاحتياجات الأفريقية في نطاق التعاون بين بلدان الجنوب. وعليها أن تشرع في اتخاذ مبادرات من أجل إجراء مشاورات والقيام بجولات للأعمال في أفريقيا، وإقامة أسواق تجارية وتبادل المعلومات وإنشاء شبكات لتبادل الخبرات. وإذا ما أخذ في الاعتبار تنوع مستويات التنمية الموجودة في أفريقيا، تعين أيضا الاستفادة من إمكانات التعاون والمساعدة المتاحة داخل الإقليم.

٥٠ - وينبغي بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضاعف أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها في البلدان الأفريقية. وبلوغ ذلك، يتعين على مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية الدولية زيادة ما تخصصه من موارد لهذه الأنشطة، ويتعين عليها أيضا أن تدخل نفسها كطرف ثالث في ترتيبات ثلاثية.

٥١ - أما البلدان المانحة والقطاع الخاص فينبغي أن يعززا دعمهما للتعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا، عن طريق توفير الموارد اللازمة والمعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيا من خلال دعم المبادرات المتعددة الأطراف والمبادرات الثنائية أو عن طريق عقد ترتيبات ثلاثية الأطراف.

ثالثا - الاستنتاجات

٥٢ - يوضح تحليل التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ تحقيق إنجازات في مجالات التنمية البشرية والمؤسسية وتطوير القطاع الخاص، كما يكشف عن فروق مهمة بين البلدان الأفريقية فيما يتصل بأدائها الاقتصادي والاجتماعي. وحسبما يبرهن التحليل، يرتهن التنفيذ الفعال والآني للبرنامج الجديد بوجود إرادة سياسية لدى الحكومات الأفريقية، والتزامها بتخصيص الموارد الوافية لهذا الغرض. وحتى تتمكن الجهود الأفريقية من إحراز نجاحات ضمن الإطار الزمني للبرنامج الجديد، ينبغي أن يجري تكميل هذه الجهود بتدفقات كافية ومؤكدة للموارد التي يقدمها المجتمع الدولي. وثمة أيضا عنصر مهم في هذه العملية هو تهيئة البيئة الخارجية المعينة لهذه الجهود.

٥٣ - ورغم بطء الانتعاش الاقتصادي المحرز في أفريقيا في أوائل التسعينات، يجتاز معظم البلدان الأفريقية تحولات اجتماعية واقتصادية يبدو أنها تفتح الأبواب أمام تحقيق التنمية. ويمكن أن نذكر منها، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) الاتجاه نحو صيغ النظم السياسية بالصبغة الديمقراطية، واقتراحه بزيادة الرغبة في المشاركة في عملية التنمية محليا وإقليميا؛

(ب) الاعتراف المتزايد من جانب الحكومات الأفريقية بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية ومن ثم ضرورة تهيئة البيئة المعينة لقطاع الأعمال؛

(ج) الالتزام المتنامي فيما بين البلدان الأفريقية بتشجيع التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وهو ما يبدو جليا في الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الجماعات دون الإقليمية المختلفة في سبيل ترشيد وتنسيق عدد من أنشطتها مع أنشطة الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛

(د) وعلى الصعيد الدولي، شهدت الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ مشاركة أفريقية نشطة في المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة. ويؤثر مثل هذه المشاركات إيجابا في دفع التنمية الاجتماعية والبيئية قدما في القارة.

٥٤ - ورغم النجاحات التي حققها عدد من البلدان الأفريقية، لا تزال الحاجة ملحة للتطرق باستمرار إلى قضايا ذات صلة بعمليات التنمية. ومن هذه القضايا: (أ) ضرورة تبني وتطبيق مبادئ الحكم الصالح؛ (ب) استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني وما يترتب عليه من آثار في عملية التنمية؛ (ج) الفجوات القائمة في القدرات الوطنية المتصلة بتنفيذ برامج التنمية؛ (د) المشاكل المزمنة للحرب الأهلية والمشردين؛ (هـ) المديونات الخارجية والتزامات خدمة الديون الأفريقية التي تخرج عن نطاق السيطرة؛ (و) ركود

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ز) المصاعب المتوقعة في التكيف مع اقتصاد عالمي يكتسب طابع الشمول.

٥٥ - وبغية تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد، لا سيما تحقيق معدل النمو المستهدف وقدره ٦ في المائة، لا بد أن تفتح القطاعات الإنتاجية والمالية الأفريقية على العالم وأن تتحرك صوب اجتذاب قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سعياً إلى كسب سبيل للوصول إلى الأسواق الخارجية، ودمج الاقتصادات الأفريقية الناشئة بروابط أوثق مع الاقتصاد العالمي. وثمة مسألة حساسة أخرى في هذا الشأن تتمثل في مدى استعداد القطاعين العام والخاص والأسر المعيشية في أفريقيا في إجراء زيادة كبيرة في معدل مدخراتها الإجمالية من أجل توجيه جزء مهم من الناتج الاقتصادي نحو الاستثمار الرأسمالي. ولا بد أن تدرك البلدان الأفريقية أن مستقبل القارة موجود في أيديها. وأن ذلك يتطلب التزاماً أكبر من جانب القادة السياسيين بالهدف المتمثل في تحقيق النمو والتنمية المطردتين والمستدامتين.

٥٦ - ولأن البرنامج الجديد يتصدى لمسألة التنمية الأفريقية في الأجل الطويل، يصبح وجود التزام إضافي بقيام مشاركة دينامية بين أفريقيا والمجتمع الدولي حاسماً في استغلال طاقات القارة في السنوات المقبلة. وإن كان هذا لا ينفي بأي حال حتمية وجود التزام أقوى من جانب الحكومات الأفريقية وشعوبها ومجتمعاتها بتحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة في المنطقة الأفريقية.

مرفق

الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم
المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢٤	أولا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية ٥٥-١
٢٤	ألف - استمرارية واستدامة النمو والتنمية ٥-٢
٢٥	باء - التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي ١٤-٦
٢٧	جيم - تكثيف عملية التحول الديمقراطي ١٨-١٥
٢٨	دال - تشجيع الاستثمار ٢٧-١٩
٣٠	هاء - البعد الإنساني ٣٤-٢٨
٣٢	واو - البيئة والتنمية ٤٠-٣٥
٣٤	زاي - السكان والتنمية ٤٣-٤١
٣٥	حاء - الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي ٤٨-٤٤
٣٦	طاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٥٣-٤٩
٣٧	ياء - دور المنظمات غير الحكومية ٥٥-٥٤
٣٨	ثانيا - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي ١٠٠-٥٦
٣٨	ألف - مجتمع المانحين ٦٦-٥٦
٤١	باء - منظومة الأمم المتحدة ٩١-٦٧
٤٦	جيم - المنظمات غير الحكومية ٩٧-٩٢
٤٧	دال - المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا ١٠٠-٩٨

الجداول

٤٨	١ - تدفقات المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا، ١٩٨٣-١٩٩٤
٤٩	٢ - الاقتصادات الأفريقية في لمحة

أولا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية

١ - يتضمن هذا المرفق استعراضا للإنجازات التي تمت في تنفيذ البرنامج الجديد منذ إقراره في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وتقدم في إطار قضايا مختلفة ذات أولوية، إقليمية ودون إقليمية بالإضافة إلى بعض الخبرات الخاصة ببلدان معينة.

ألف - استمرارية واستدامة النمو والتنمية

٢ - عانى عشرون بلدا أفريقيا، ١٩ منها توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من نمو سلبي في عام ١٩٩٢. وفي سنوات ١٩٩٣، و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ هبط هذا الرقم إلى ١٧، و ١٥ و ٤ على التوالي. ويفسر هذا، جزئيا، التحسن في الأداء الاقتصادي الإجمالي على مستوى القارة. وفي عام ١٩٩٢، سجلت ثلاثة بلدان، هي بروندي وغانبيا ومالي، معدل نمو قدره ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان قد حُدّد في البرنامج الجديد على أساس أنه متوسط معدل النمو السنوي المرغوب في أن تحرزه البلدان الأفريقية. وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حققت ١٠ و ١٢ بلدا على التوالي معدل النمو هذا. وكانت هذه البلدان في عام ١٩٩٤ هي إريتريا وأنغولا وأوغندا وتوغو وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وليسوتو والمغرب. ومن بين الـ ١٩ بلدا التي حققت معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، تفوق معدلات زيادة السكان في عام ١٩٩٥ كانت هناك ٥ من الجنوب الأفريقي، و ٧ من أفريقيا الشرقية، و ٤ من شمال أفريقيا و ٣ من غرب أفريقيا. وكانت بوتسوانا وموريشيوس هما البلدان اللذان سجلا بصورة ثابتة معدلات نمو تفوق ٥ في المائة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. ولم تعد أفريقيا، في هذا السياق، مجموعة غير مميزة من الاقتصادات الرديئة الأداء. واستمرت الاختلافات بين البلدان الأفريقية المنفردة ومجموعات البلدان التي لديها إمكانية النمو السريع والتحول الاجتماعي والاقتصادي، ولكن المؤشرات الراهنة تشير إلى أن المجتمعات والاقتصادات الأفريقية تحقق بصورة متزايدة نموا اقتصاديا حقيقيا ومستداما. وترد المؤشرات الإحصائية عن الاقتصادات الأفريقية في الجدول ٢ أدناه.

٣ - وتم اتخاذ تدابير إصلاحية لتحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية، في جميع البلدان تقريبا. وأجرى حوالي ٣٥ بلدا تكييفات نقدية وكانت النتائج التي نجمت عن ذلك كبيرة فيما يتعلق بنمو إنتاج الأغذية والزراعة فضلا عن الصادرات. وفي منطقة الاتحاد المالي الأفريقي، زادت البلدان التي رافقت التنظيم النقدي بسياسات مالية عامة صارمة، قدرتها على المنافسة وسمحت للمصدرين بالحصول على موارد أكثر وأعطت زخما لانتعاش القطاع الخاص عن طريق تسوية المتأخرات من المدفوعات الداخلية. وتم تنفيذ برامج هامة للتحول إلى القطاع الخاص في شمال أفريقيا، خصوصا في تونس ومصر والمغرب. وخففت العملية عبء الأجهزة العامة شبه الحكومية على الميزانيات الحكومية وسمحت بزيادة كبيرة في نصيب المدخرات والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذه المنطقة دون الإقليمية أيضا، سمحت السياسة التجارية، وتدابير السياسة النقدية والمالية لاقتصادات البلدان المتكيفة بأن تكسب بنية أكثر تنوعا.

٤ - واتخذ نحو ٢١ بلدا خطوات لتحسين إدارة المالية العامة عن طرق تحسين طرق المحاسبة. وتشمل هذه البلدان: أنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنگال، وغابون، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، ومالي، والمغرب، وملاوي، وموزامبيق وناميبيا. ففي الكاميرون، على سبيل المثال، يُطلب الآن إلى أكبر ١٧ مؤسسة عامة أن تقدم حسابات مالية ربع سنوية، وأن تقدم معلومات عن عملياتها الحالية وتنبؤات مستكملة منتظمة عن الإيرادات والنفقات. ومنذ آذار/مارس ١٩٩٢، صارت عملية الميزنة تشمل إجراء مناقشة برلمانية ونشر معلومات عن الميزانية للجمهور ومجتمع المانحين. وفي جنوب أفريقيا، أصبحت اللجان البرلمانية الدائمة مؤخرا أكثر نشاطا بكثير في التدقيق في النفقات العامة وأنشطة الموظفين العموميين. وتم هذا لتحسين الإدارة الاقتصادية المحلية، بما في ذلك التعبئة والاستخدام الفعالين للموارد المحلية.

٥ - واتخذ عدد كبير من البلدان تدابير خاصة لتحسين الكفاءة والشفافية في النظام الضريبي. وجاءت تقارير بأن بلدانا مثل بنن، وبوركينا فاسو، ومالي وملاوي قد أدخلت ضوابط أكثر صرامة على الجمارك عن طريق تبسيط نظامي الضرائب والتعريفات الجمركية. وفي أوغندا وغامبيا تشمل آخر الإصلاحات حوسبة وإعادة تنظيم إدارة الجمارك وإدخال رقم لتحديد هوية دافع الضرائب. وحقت زامبيا تحسينات كبيرة في جمع الإيرادات، وحقت ارتفاعا حادا في التحصيل حيث كانت ١٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ وبلغت نحو ١٩ في المائة في عام ١٩٩٥.

باء - التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي

٦ - وواصلت البلدان الأفريقية بذل قصارى جهدها لبلوغ التعاون والتكامل دون الإقليمي والإقليمي. وكان بدء سريان اتفاقية أبوجا التي أسست الجماعة الاقتصادية الأفريقية في عام ١٩٩٣ خطوة رئيسية فتحت فصلا جديدا في تاريخ التكامل الاقتصادي الأفريقي.

٧ - وتسير قدما في شمال أفريقيا، ترتيبات التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في إطار اتحاد المغرب العربي. وأن خطط الجزائر لإمداد الغاز لتوليد الكهرباء في المغرب عن طريق خط أنابيب أوروبا - المغرب، الذي بدأ إنشاؤه في عام ١٩٩٤ ومن المقرر بدء تشغيله في عام ١٩٩٧، مثال على التعاون القطاعي في قطاع الطاقة. وزادت الجماهيرية العربية الليبية أيضا حافزة استثماراتها بدرجة كبيرة مؤخرا في مصر. ولا يزال على السودان ومصر أن يندمجا كعضوين كاملين في اتحاد المغرب العربي على الرغم من أنهما يحضران اجتماعات الاتحاد كمراقبين؛ وقد اتخذت مصر مؤخرا الخطوات لكي تصبح عضوا كاملا في الاتحاد.

٨ - وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أدت اتفاقية تم التصديق عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى تحويل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى السوق المشتركة

لشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا). وتشمل إنجازات السوق في تنفيذ برامج النقل والاتصالات نظام رسم ثابت لاستخدام الطرق تمت الموافقة عليه في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأقدمت السوق كذلك، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، على اتفاق بشأن مشروع لإنشاء نظام متقدم لمعلومات البضائع، مبدئيا في ١٠ من البلدان الأعضاء فيها. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وكينيا. وتم أيضا إنشاء إجراءات ترخيص المركبات الثقيلة، ومشاريع السوق لتأمين السيارات لصالح الطرف الثالث، وبينما بدأ العمل في تشكيل خط بحري ساحلي متعدد الجنسية واتخاذ سياسات منسقة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ - وفي شرق أفريقيا، استأنفت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، على مدى السنوات الثلاث الماضية، مناقشات نشطة لإحياء تعاون شرق أفريقيا في التجارة، والنقل والاتصالات، والمالية، والاستثمار، بالإضافة إلى الهجرة الإقليمية والأمن. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، تم رسميا افتتاح أمانة تعاون شرق أفريقيا في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وتجري عملية اتخاذ وتنسيق سياسات التعاون والتكامل المختلفة.

١٠ - وينظر إلى دخول جنوب أفريقيا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٤ كتحرك نحو تعاون وتكامل أقوى على الصعيد دون الإقليمي. استهدفت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا إزالة الحواجز التجارية خلال العامين القادمين وخلق نظام عملة مشتركة بحلول مطلع القرن القادم. وتجري أيضا محاولات لإيجاد طرائق عن كيفية تنسيق وترشيد أنشطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف تجنب ازدواجية الجهود.

١١ - وتمسكت ١٤ بلدا في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، أي أوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيشيل، وكينيا، ومدغشقر، وملاي و موريشيوس وناميبيا، بالمبادرة عبر الحدود، تمشيا مع التصور الطويل الأجل لمعاهدة أبوجا وبهدف تناول البعد الإقليمي للتكيف. ويشترك في رعاية المبادرة الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي والمجموعات الاقتصادية دون الإقليمية الثلاثة، أي السوق المشتركة لشرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة المحيط الهندي. وتقوم المبادرة عبر الحدود على مبادئ المعاملة بالمثل، والانتقاء الذاتي للسياسات المشتركة المتفق عليها وضغط الأنداد. ومن المتوقع أن تنسيق نظم أسعار الصرف والسياسات التجارية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز في وجه التجارة بين البلدان المشتركة، سيخفض تكاليف المعاملات وإلى المكاسب في الكفاءة التي سيوفرها سوق إقليمي أكبر.

١٢ - والمنظمتان الحكومتان الدوليتان الرئيسيتان للتعاون في منطقة أفريقيا الوسطى ودون الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، قد بدأت كلتاهما برنامجا للتعاون القطاعي في مجالات الأغذية والزراعة، والصناعة، والنقل والاتصالات. وقد أقرت الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى داخل الإطار المؤسسي الذي توفره الجماعة الاقتصادية الأفريقية، إصلاحا ضريبيا وجمركيا أسفر عن تعريف خارجة مشتركة مبسطة واحدة. وتعريف تفضيلية

معممة قدرها ٢٠ في المائة للتجارة داخل المجموعة وضريبة رقم المبيعات، تمهد الطريق لإدخال ضريبة القيمة المضافة. وفي نهاية المطاف، ستنسق النظم الضريبية للبلدان المختلفة. والجماعة الاقتصادية الثالثة في المنطقة دون الإقليمية هي الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، وهي عمليا غير ناشطة حاليا، بسبب الحالة غير المستقرة وغير المأمونة في المنطقة. وقد حققت الجماعة، وهي تتكون من ثلاثة بلدان، بوروندي ورواندا وزائير، بعض النجاح في مجالات الطاقة، والأبحاث الزراعية والنقل، بالرغم من أن المنازعات التي لم تحل بعد ظلت تؤخر تنفيذ برامجها الشاملة في التعاون والتكامل الاقتصاديين.

١٣ - وفي نفس الوقت حدثت أيضا تغييرات مؤسسية هامة على الصعيدين دون الإقليميين في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. ففي غرب أفريقيا، اتفق المجلس الوزاري للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في عام ١٩٩٢ على خطة لمدة ١٠ أعوام لتنسيق وترشيد المنظمات الحكومية الدولية لغربي أفريقيا، بحيث تتحول جميع المنظمات الباقية (مجموعها نحو ٤٠) إلى وكالات خاصة للجماعة بحلول عام ٢٠٠٥. وسوف يشمل هذا دمج الجماعة الصحية لغرب أفريقيا ومنظمة مكافحة الأمراض الرئيسية وتحويل دار مقاصة غربي أفريقيا إلى وكالة نقد غربي أفريقية، وتنسيق أنشطة الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا واتحاد نهر مانو مع أنشطة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا. وكذلك وقّع سبعة أعضاء في الاتحاد (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر) وكلهم أعضاء في الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ معاهدة أنشأت الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا، الذي استوعب في وقت لاحق الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، في تحول جذري من أهداف الاتحاد الرئيسية، بدور المحافظ الإقليمي على السلم عن طريق إرسال فريق للرصد، فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد لمراقبة وقف إطلاق النار وإقامة حكومة مؤقتة في ليبيريا. وفي حين أن مشكلة التوصل إلى حل سلمي مستدام في ليبيريا ما زالت بدون حل، تبذل الجهود الإقليمية من أجل التوصل إلى حل سلمي ما. وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، وقّع جميع أعضاء الاتحاد، معاهدة تحل محل معاهدة عام ١٩٧٥، وأضافت دور المحافظ الإقليمي على السلم في قائمة أهدافها.

جيم - تكثيف عملية التحول الديمقراطي

١٥ - في أعقاب انتهاء الحرب الباردة والتغيرات الجوهرية التي ما برحت تحدث على كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي في العالم قاطبة، أظهرت أفريقيا عزمها على المضي قدما في إضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية والتنفيذ الكامل للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول.

١٦ - ولقد تحول عدد من البلدان الأفريقية من حكم الحزب الواحد الذي استمر فترة طويلة إلى عملية التحول الديمقراطي. ومما له صلة وثيقة بالموضوع ما يلاحظ من انجازات محددة حققتها بعض البلدان

الأفريقية في عملية التحول الديمقراطي. ففي جنوب أفريقيا مثلاً أوقدت عملية التحول الدستوري السلمية لجنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى جنوب أفريقيا الجديدة الديمقراطية غير العنصرية عام ١٩٩٤ جذوة الثقة على الصعيد المحلي والدولي في مستقبل البلد. وأصبحت حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية اليوم مبادئ حكم مقبولة على نطاق واسع. وفي موزامبيق كان اتفاق السلام والانتخابات المتعددة الأحزاب التي أعقبت ذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ علامات رئيسية في سعي ذلك البلد من أجل تعبئة بيئة سياسية مستقرة ومصالحة وطنية. وفي إثيوبيا، أقرت جمعية تأسيسية منتخبة بتصويت شعبي في ربيع عام ١٩٩٤ دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مما أفضى إلى قيام جمعية وطنية في آب/أغسطس ١٩٩٥ وانتهاء عمل الحكومة الانتقالية مع الاتجاه لإقامة حكومة اتحادية.

١٧ - وخلال التسعينات، أسهمت المبادرات الإقليمية مثل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات، وإدارتها وحلها، في تحقيق السلام في بلدان مثل أنغولا وجزر القمر وإثيوبيا واريتريا وموزامبيق، وإلى حد ما في بوروندي ورواندا. وينبغي النظر إلى أنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، أيضاً باعتبارها جهداً من أجل تحقيق التسوية السلمية في ذلك البلد.

١٨ - وتستحق الشناء أيضاً المبادرات الأخرى التي تتجه إلى تسوية الصراعات وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراعات. ففي إطار منحة مدتها خمس سنوات مقدمة من الحكومة النرويجية، بدأ المركز الأفريقي لتسوية النزاعات بصورة بناءة برنامجاً تدريبياً في مجال حفظ السلام يطلق عليه "التدريب من أجل السلام". واشترك في الحلقة التدريبية الدراسية الأولى المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ممثلو حكومات جماعة التنمية للجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك يقوم فريق البحث المعني بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في الوقت الراهن بصورة منظمة بعقد حلقات دراسية محلية عن أسلوب الحكم في الإدارات العامة وكليات القانون.

دال - تشجيع الاستثمار

١٩ - يبدي اتجاه خصخصة الشركات العامة فضلاً عن المناخ المواتي للاقتصاد الكلي الذي يلقي تشجيعاً في كثير من البلدان الأفريقية بؤادر ايجابية تنم عن تصميم كثير من تلك البلدان على تحسين مناخ الاستثمار فيها. ومع أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لأفريقيا في التسعينات اتسمت بالركود واستقرت حول مبلغ ثلاثة بلايين من دولارات الولايات المتحدة في السنة، إلا أن قليلاً من البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، شهد زيادة في التدفقات في السنتين الأخيرتين.

٢٠ - وتكشف دراسة قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وعنوانها "الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا عام ١٩٩٥" عن أن الاستثمار الأجنبي مربح في أفريقيا. فعلى سبيل المثال،

تظهر مقارنة أقاليمية لربحية الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا للشركات الأجنبية التابعة للولايات المتحدة، عن أن الاستثمار في أفريقيا يمكن أن يكون مرتفع الربحية للغاية. ففي عام ١٩٩٢، بلغ الدخل الصافي كحصة من الحقوق الخالصة لأصحاب الأموال في أفريقيا ٢٤ في المائة بينما بلغ ذلك بالنسبة للشركات التابعة الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي ١١ في المائة. وهذا الرقم أعلى أيضا منه في معظم مناطق البلدان المتقدمة النمو (١١ في المائة بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة النمو). وقد تولدت معظم أرباح تلك الشركات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المواد الأولية.

٢١ - وتطورت الأطر التنظيمية الوطنية التي تجذب الاستثمار المباشر الأجنبي في كثير من البلدان الأفريقية، بما يسمح بتيسير إعادة الأرباح إلى الوطن، وتقديم تسهيلات ضريبية وحوافز أخرى لجذب تلك الاستثمارات. وفي سياق الجهد المبذول لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمارات، أزال بلدان أفريقية عديدة بعض القوانين التقييدية وخاصة المتعلقة بإعادة الأرباح إلى الوطن، والملكية. وقد وفقت تلك العمليات التي جرت في تونس وزمبابوي والسنغال وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وكينيا وليسوتو ومالي والمغرب ونيجيريا.

٢٢ - وقد عمات الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى على جعل قوانين الاستثمار فيها متفقة مع أحكام معاهدة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى - وهي عملية تهدف إلى المواءمة بين قوانين الاستثمار في منطقة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى دون الإقليمية. وتوفر قوانين الاستثمار الجديدة للمستثمرين الدوليين عمليات مبسطة وشفافة وسهلة من أجل الحصول على إذن الاستثمار بما في ذلك توفير خدمات لإصدار الإذن بالاستثمار في مكان واحد. وعلاوة على ذلك، ففي آب/أغسطس ١٩٩٤ أدخلت الحكومة قانونا تجاريا، لمواءمة التشريعات التجارية في منطقة الاتحاد المالي الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير عدد من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية وإعادة الأرباح إلى الوطن، في قوانين الاستثمار الجديدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

٢٣ - وتواصل حكومة غانا، كجزء من برنامجها للانتعاش الاقتصادي برنامجا لسحب الاستثمار من الشركات المملوكة للحكومة. ووفقا لهذا البرنامج الحكومي يستفيد المستثمرون الخاصون من عملية سحب الاستثمارات، وذلك من خلال تحرير الواردات والنقد الأجنبي، فضلا عن سهولة تحويل المكاسب والأرباح والرسوم إلى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت النظم التجارية التي تخلو من التدخل الحكومي، فضلا عن الإصلاحات التي خفضت الضرائب على الشركات في جعل المناخ التجاري أكثر اجتذابا للاستثمار.

٢٤ - وفي جهد من أجل تنشيط الاستثمار والنمو في القطاع الخاص، حققت حكومة أوغندا تقدما كبيرا في مهمة حساسة سياسيا وهي إعادة الممتلكات المصادرة من الأجانب والرعايا الوطنيين في ظل النظام السابق. وكذلك ومع أن سوق النقد الأجنبي تم تحريرها باطراد، فإن آخر الخطوات وهي الاستعاضة عن المزايدة على النقد الأجنبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بالسوق المشتركة بين المصارف المحررة بالكامل.

٢٥ - وقررت حكومة زامبيا، لتيسير اتباع سياسة موحدة بشأن الخصخصة، ولتحسين الشفافية في إدارة المؤسسات شبه الحكومية، أن تغلق الشركة القابضة للشركات شبه الحكومية وأن تنقل مسؤولياتها المتبقية إلى وزارة المالية وإلى وكالة الخصخصة الزامبية. وبدأت إجراءات التصفية في عام ١٩٩٤ بالنسبة لكل من شركة زامبيا للخطوط الجوية، وشركة يونيتد باص. وأظهر القرار السياسي بإغلاق شركة زامبيا للخطوط الجوية، مرة أخرى التزام الحكومة القوي ببرنامج الإصلاح.

٢٦ - وفي إثيوبيا، سمح بالمشاركة الخاصة المحلية في مناولة الشحن والتخليص، ويستطيع المستثمرون الخاصون المحليون الآن الاشتراك في الأنشطة المصرفية. وبدأ تنفيذ سياسة استئجار الأراضي الجديدة، وعقد أول مزاد للأراضي الحضرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٢٧ - وقد مضى عدد من البلدان إلى أبعد من ذلك في فتح نافذة اقتصاداتها لمشاركة الشركات الأجنبية في قطاعات كانت في السنوات الماضية مقصورة على الشركات الحكومية. وعلى سبيل المثال اعتمدت بوركينا فاسو ومالي والنيجر قوانين متحررة للتعددين واجتذبت بنجاح استثمارات خاصة، محلية وأجنبية.

هـ - البعد الإنساني

٢٨ - جرى التسليم بحتمية التنمية البشرية في أفريقيا منذ فترة ترجع إلى مطلع الثمانينات. وفي هذا الصدد، من العلامات الجديرة بالثناء إعلان الخرطوم الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (١٩٨٨)، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول (١٩٩٠)، ومؤتمر القمة العالمي للطفل (١٩٩٠)، والمؤتمر العالمي المعني بالتعليم من أجل الجميع، في جومتين، تايلند (١٩٩٠)، والمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لأطفال أفريقيا (١٩٩٣)، وبرنامج العمل الأفريقي الذي اعتمدته المؤتمر الإقليمي الخامس للمرأة المعقود في داكار (١٩٩٤)، والموقف الأفريقي المشترك المعني بالتنمية البشرية والاجتماعية في أفريقيا (١٩٩٤)، الذي اعتمده مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية البشرية في سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية.

٢٩ - ويتطلب تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية من جانب البلدان الأفريقية المشاركة النشطة على جميع مستويات المجتمع المدني. وكجزء من الاستعراضات الوطنية للتقدم صوب تلك الأهداف، ينبغي إيلاء النظر بصورة مناسبة لقياس إسهاماتها الإيجابية وتحليل القيود التي تواجهها، وتعزيز مشاركتها بصورة أكبر.

٣٠ - ويمكن قياس مدى التقدم العام المحرز في أفريقيا منذ مؤتمر القمة العالمي للطفل عام ١٩٩٠، من خلال قيام ٣٣ من البلدان الأفريقية بوضع برامج العمل الوطنية من أجل الطفل فيها في صورتها النهائية. وهناك إثني عشر بلداً آخر في مرحلة الصياغة أو المرحلة التحضيرية، مما يجعل مجموع عددها ٤٥ بلداً، حقق تقدماً ملحوظاً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه من بين ما مجموعه ٥٣ دولة أفريقية، كان هناك، في أول

تموز/يوليه ١٩٩٦، ٥١ دولة صدقت أو انضمت لاتفاقية حقوق الطفل، التي فُصلت بصورة أكبر في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، في الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. وفي التاريخ ذاته، أصبح ٤٥ بلدا دولا أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣١ - وما برح دور المرأة في التنمية يحظى بالاهتمام الواجب. وقد أعرب عن هذا في مختلف المحافل الدولية، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، في آذار/مارس ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي مؤتمر بكين، أعلن حوالي تسعون دولة التزامات محددة جدا لتحسين مركز المرأة في مختلف المجالات. ومن بينها حوالي ٢٠ حكومة أفريقية. وبعض هذه الالتزامات من شأنها إدخال قوانين جديدة وتعديل قوانين قائمة من أجل النهوض بمركز المرأة والقضاء على التمييز الذي كان يتم بصورة قانونية، وتحسين حالة المرأة الاقتصادية وتيسير حصولها على القروض وتحسين مستوى إلمام المرأة بالقراءة والكتابة وأوضاعها الصحية، وابتكار وسائل للتخفيف من مشاكل المرأة الريفية، وتعزيز مركز المرأة في المجال السياسي وفي مجال صنع القرار على أعلى مستوى. وبصرف النظر عن أن البلدان الأفريقية فرادى وجماعات، قد شاركت بنشاط في هذه المؤتمرات الرئيسية، فإن عددا من البلدان بدأ تنفيذ بعض التزاماتها، فعلى سبيل المثال قامت بوركينا فاسو وكينيا ونيجيريا وأوغندا بتشجيع الجماعات النسائية وزيادة مشاركتها في تصميم وتنفيذ أنشطة الاستثمار في المناطق الريفية. وتظهر بعض البيانات أن تمثيل المرأة في الحياة السياسية يزداد بسرعة.

٣٢ - يواصل فيروس نقص المناعة البشرية انتشاره بصورة مطردة في أفريقيا وبدأ يرغم بعض المكاسب الإنمائية الرئيسية على التراجع. وقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة بالفعل في خمس عشر بلدا (تمثل ٥٤ في المائة من مجموع السكان الأفريقيين) وتشير الإسقاطات إلى أن انخفاض العمر المتوقع للحياة سيستمر وأن زيادة الوفيات، بما في ذلك وفيات الأطفال ستظل كبيرة حتى في القرن المقبل. ومن ناحية أخرى، بدأت بعض البلدان الأكثر تضررا تشهد نتائج الجهود التي تبذلها، حيث بدأت تقل سرعة انتشار الوباء. وينبغي أن يكون هذا تشجيعا للدول الأفريقية بالتعاون مع شركائها في التنمية، من أجل مضاعفة جهودها لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية.

٣٣ - وقد وضعت سياسات لشبكات الأمان الاجتماعي في عدد من البلدان، مثل كوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا ومالي وموزامبيق وأوغندا. ففي كوت ديفوار وإثيوبيا وأوغندا على سبيل المثال، تركز هذا حول برامج العمالة الكثيفة، لمساعدة الأسر المعيشية الريفية الفقيرة على تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وفي الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، تعطى تسهيلات ائتمانية للموظفين المدنيين الذين جرى الاستغناء عنهم والمتقاعدين، لتمكينهم من خلق أنشطة مولدة للدخل يبدأونها بأنفسهم.

٣٤ - ولوحظ وجود سياسة إنفاق اجتماعي طويل الأجل ترمي إلى الإبقاء على الإنفاق الحكومي الفعلي على الخدمات الاجتماعية أو حتى زيادته، في عديد من البلدان الأفريقية. ففي ملاوي وزيمبابوي، مثلا،

سنت تدابير مثل إسقاط رسوم مستخدمي الخدمات الصحية والتعليمية الأولية، بالنسبة للفقراء. وفي كينيا، يعفى المستخدمون من رسوم الخدمات الصحية بالنسبة للأطفال دون الخامسة من العمر والموظفين الذين تقل أعمارهم عن سنوات محددة. وفي إثيوبيا ومالي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزيمبابوي سعت السلطات إلى خفض النفقات العسكرية أو النفقات الأخرى من أجل زيادة الإنفاق الاجتماعي.

واو - البيئة والتنمية

٣٥ - يسود في الوقت الراهن توافق في الآراء حول الصلات الايجابية التي تقوم بين البيئة والتنمية المستدامة. وقد أعيد التأكيد على هذه الصلات وجرى التعبير عنها في قمة الأرض التي عقدها زعماء العالم في عام ١٩٩٢، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي ترجم جدول الأعمال الجديد للبيئة والتنمية إلى خطة عمل شاملة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي معرض استجابة البلدان الأفريقية لعملية المؤتمر، ألزمت نفسها، في الموقف الأفريقي المشترك بشأن البيئة والتنمية، بإدماج الشواغل البيئية في سياساتها القطاعية الحالية وفي المستقبل. وتسعى البلدان الأفريقية بهذه السياسات إلى التأكيد على حماية البيئة وقواعد الموارد الطبيعية فيها وتحسينهما من أجل صحة شعوبها ورفاهها.

٣٦ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، عبّر عدد من الاتفاقات والإعلانات عن الوعي البيئي القائم في المنطقة الأفريقية. وعقد في بلدان أفريقية عدد من الاجتماعات والمؤتمرات لاعتماد برامج جارية ووضع برامج جديدة تتماشى مع توصيات المؤتمر، من أهمها ما يلي:

(أ) مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد اعتمد المؤتمر في دورته التاسعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٣، بموجب قراره ٧٤٤ (د - ١٩) الاستراتيجيات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن جملة المجالات الشاملة للقطاعات التي ترد في الموقف الأفريقي المشترك بشأن البيئة والتنمية وعددها ٢٤ مجالاً، ركز المؤتمر على ٧ مجالات ذات الأولوية. كما أسس المؤتمر طابعا مؤسسيا على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة، وأحاله إلى محفل لاستعراض التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، مع التركيز على الصلة بين قضايا الأمن الغذائي والسكان والمستوطنات البشرية والبيئة؛

(ب) المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وهو المؤسسة الحكومية الدولية الإقليمية الرائدة المسؤولة عن المسائل البيئية. وفي الدورة الخامسة لهذا المؤتمر المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، جرى اعتماد توجهات جديدة للسياسة من أجل وضع أطر إقليمية للقضايا البيئية على الصعيد الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، بما في ذلك المفاوضات العالمية المعنية بمسائل حفظ البيئة، من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة؛

(ج) اجتماعات المنظمات الرئيسية دون الإقليمية والحكومية الدولية المعنية بالبيئة والتنمية، ومثالها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية في منطقة القرن الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣٧ - كذلك، تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف ووكالات الأمم المتحدة، في تنفيذ مبادرات نشطة في المنطقة ترمي إلى تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. واستهلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً عدداً من الأنشطة في مجال البيئة والتنمية. وفي هذا الصدد، وفي إطار بناء القدرات الأساسية في أفريقيا وتوظيفها لأغراض التنمية المستدامة، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة عن موضوع بناء القدرات في مجال السياسات الإنمائية. ووضعت اللجنة مشروع مبادئ توجيهية لرصد التقدم المحرز في الدول الأعضاء في ميدان بناء القدرات الإدارية في المجال البيئي لأغراض التنمية المستدامة. وقد اعتمدت هذه المبادئ في الدورة الأولى لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة في آذار/مارس ١٩٩٦.

٣٨ - وقام عدد من البلدان الأفريقية بصوغ خطط عمل بيئية وطنية من أجل التصدي لمسائل البيئة. وبدأ عدد منها تنفيذ برامج استثمارية نابعة من هذه الخطط مثلما هو حاصل في بوركينا فاسو وغانا ومدغشقر. كذلك يطبق عدد كبير من البلدان الأفريقية عناصر في هذه الخطط تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، من أبرزها بنن ومالي وكينيا. وبدأ تنفيذ مشاريع ممولة من الصندوق البيئي العالمي الجديد تشمل مشروعاً لإدارة السواحل في غانا، ومشروعاً لبراري الكونغو، وآخر للتنوع البيولوجي في سيشيل، فضلاً عن مشروع باغاسي للطاقة في موريشيوس.

٣٩ - كما أنشأ بعض البلدان الأفريقية مؤسسات جديدة من بينها وزارات وأمانات ولجان وأفرقة عمل ... وما إليها، للتصدي لمسائل البيئة والتنمية المستدامة. وفي بلدان أخرى تجري في الوقت الحاضر مراجعات مهمة للتشريعات القائمة بغية تحسينها في ضوء الاتفاقات المبرمة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٤٠ - وفي خصوص موضوع إدماج القضايا البيئية في المستويات الرئيسية للسياسات العامة والخطط وصناعة القرار، اتسم التعاون القائم بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المختلفة بطابع ابتكاري يبعث على التشجيع. واهتم عدد لا بأس به من البلدان الأفريقية اهتماماً جاداً بقضية بناء القدرة الوطنية في مجال التنمية المستدامة ومنحها أولوية. وفي هذا الصدد، يقوم عدد من وكالات المعونة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة بتكميل جهود الحكومات في تعزيز قدراتها المؤسسية والإدارية والتقنية على تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

زاي - السكان والتنمية

٤١ - في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، شرعت ١٧٩ دولة بما فيها الحكومات الأفريقية، في وضع نموذج جديد للسكان والتنمية يتجاوز مجرد الإحصاءات الرقمية للبشر والأهداف الديمغرافية إلى وضع رفاه الأفراد من النساء والرجال في محور كل نشاط من الأنشطة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٤٢ - وعلى الصعيد الوطني أبدت الحكومات الأفريقية التزاما قويا بتحقيق التكامل بين السياسات والخطط والبرامج السكانية والإنمائية. ويسلم معظم هذه البلدان تقريبا بالقيود الكبيرة التي تحد من استمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي واطراده بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني. وحتى وقتنا هذا، يبلغ عدد البلدان الأفريقية الذي اعتمد أو صاغ سياسات رسمية وطنية للسكان ٢٨ بلدا على الأقل؛ منها ٣٠ بلدا أدمج العناصر السكانية في خطط التنمية "الكاملة" أو في خطط التكيف الهيكلي "المستمرة". وفي حوالي ١١٠ بلدان أفريقية يتنبأ المراقبون ببوادر حدوث "تحول ديمغرافي" فعلي.

٤٣ - وعلى صعيد الصحة الإنجابية، يتجه معظم البلدان الأفريقية تقريبا إلى تكميل برامجها الصحية الحكومية بالعناصر المتعلقة بتقديم المشورة وتوفير الخدمات في مجال تنظيم الأسرة ومبادرات الأمومة السليمة. ووفقا لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية تتخذ الحكومات خطوات لتوسيع نطاق خدماتها كيما تستوعب أيضا الجوانب الأخرى المتعلقة بالصحة الإنجابية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ويتسع باستمرار نطاق شبكة تقديم هذه الخدمات، رغم التباين الشديد الحاصل بين البلدان الأفريقية فيما يتعلق بإمكانيات الوصول إلى هذه الخدمات بصورة ملائمة. وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخرا، أوضحت الاجابات الواردة من ٤١ بلدا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن ٢٩ منها حقق تقدما ملحوظا في توسيع نطاق شبكاته لخدمات تنظيم الأسرة، كما أشار ٢٨ منها إلى حصول زيادة في استخدام هذه الخدمات. وأشارت الدراسة نفسها إلى وجود تفاوتات كبيرة بين هذه البلدان من ناحية النسبة المئوية للمرافق الصحية الحكومية التي تتيح خدمات لتنظيم الأسرة - - وقد تراوحت هذه النسبة بين مستويين أدنى وقدره ١ في المائة وأعلى وقدره ١٠٠ في المائة. ومع ذلك تبدو هذه التقديرات مضللة إلى حد ما لأنها لا تبين لا المدى الذي تتوفر به هذه الخدمات بصورة ملموسة، ولا المدى الذي يمكن به الحصول عليها عمليا. ورغم قلة الزيادة المتحققة في معظم البلدان فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على هذه الخدمات، فإن أثرها ينعكس مع ذلك في زيادة نسبة انتشار استعمال موانع حمل في ٢٢ بلدا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وعددها ٤٥ بلدا. غير أن تحقق هذه الزيادة لم يغير من انخفاض انتشار هذه الموانع إلى أقل من ٢٠ في المائة في جميع البلدان باستثناء ٦ منها. ويقل أيضا عدد الأزواج الذين يستعملون الوسائل الحديثة لمنع الحمل عن ١٥ في المائة من مجموعهم. كما أنه من جملة النساء المتزوجات، يقدر عدد اللائي لا يحصلن منهن على خدمات تتعلق باحتياجات تنظيم الأسرة عن ٢٥ في المائة من مجموعهن. وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن تحسين الصحة الإنجابية يعد خطوة رئيسية لإرساء قاعدة صلبة لعملية التنمية في أفريقيا.

حاء - الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

٤٤ - أحرز عدد لا بأس به من البلدان الأفريقية جانبا كبيرا من التقدم في إزالة القيود الرئيسية التي تقف في وجه تنمية القطاع الزراعي. فقد تم الوصول إلى رفع الضوابط عن أسعار المنتجات الزراعية بالجملة والتجزئة، ولا سيما الحبوب والأسمدة، والعزوف عن المشاركة المباشرة في التسويق الزراعي وتوفير المدخلات الزراعية. وتشكل تنمية القطاع الخاص في إنتاج البستنة في كينيا وزمبابوي، والمطاط في كوت ديفوار، والأناناس في الكاميرون والبن في كينيا أمثلة على النجاحات الباهرة التي حققها القطاع الخاص من خلال الشركات الأفريقية والأجنبية، وهي نجاحات يمكن مضاعفتها مرات عديدة. ويشكل تسويق المحاصيل الزراعية من جانب شركات تسويقية خاصة في أوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ونيجيريا أمثلة أخرى على نجاح تنمية القطاع الخاص في الزراعة.

٤٥ - هذا وقد عمدت عدة بلدان أيضا إلى تجميع عدد أكبر من مشاريع الإرشاد الزراعي التي أوجدتها جهات مانحة ضمن شبكة قطرية للإرشاد الزراعي تتسم بقدر أكبر من الفعالية وقدر أقل من الكلفة. وقد أظهرت التقييمات التي أجريت مؤخرا لنظم الإرشاد المعتمدة على التعليم والزيارات في كينيا وبوركينا فاصو معدلات إيرادات اقتصادية عالية. وقد تم إحراز تقدم مماثل في أوغندا وبنن وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومالي وملاوي والنيجر ونيجيريا. إضافة إلى ذلك، بذل بعض هذه النظم الإرشادية جهودا خاصة لتوظيف موظفات إرشاد، ولوضع توجيهات مخصصة لمساعدة المرأة. وقد اتسم كل من كينيا ونيجيريا بكفاءة خاصة في مساعدة المزارعين من النساء. ففي كينيا، تُرجمت التوجيهات الإرشادية إلى اللغات المحلية لأن عددا كبيرا من الريفيات لا يلمن بالضرورة بالسواحلية أو بالإنكليزية.

٤٦ - وقد أحرزت مالي نجاحا كبيرا في زيادة إنتاج القطن في مختلف المناطق. وبوجه خاص، تم تنفيذ مشروع في منطقة كانت تُستخدم لاستيراد الأغذية في جنوب البلد مما أدى إلى حفز إنتاج المحاصيل الغذائية والقطن في آن معا. ويعزى هذا النجاح إلى وجود خطط تسويق موثوقة لدى المزارعين ونظام ائتمان ومرافق تخزين كافية.

٤٧ - وقدمت الجهات المانحة والحكومات الدعم لمؤسسات الادخار والتعاونيات التي يديرها مزارعون في بنن وبوروندي والكاميرون وكوت ديفوار، وقد أثبتت هذه نجاحا كبيرا. كما أظهرت المؤسسات التعاونية لتسويق البن في كينيا نجاحا في السابق، لكنه ظل نجاحا معزولا. ويتجدد الاهتمام حاليا بالتعاونيات في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون. ولم تعد منظمات المزارعين غير الرسمية، كالمجموعات النسائية، مقيدة في أي مكان. ويتعزز دور الرابطات الرعوية ورابطات مياه الري في منطقة السهل.

٤٨ - وبدأ في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي في ستة بلدان هي بنن وبوركينا فاصو ورواندا والكاميرون ومدغشقر وموزامبيق. إضافة إلى ذلك، وضعت في كل من السودان وكينيا استراتيجيات للأمن الغذائي. وقد وفّر العديد من الجهات المانحة الغذاء مقابل العمل إضافة إلى بعض

المكملات الغذائية. وهناك بالفعل زيادة في الإمدادات الغذائية في البلدان التي تضطلع منذ فترة بإصلاحات سليمة فيما يتعلق بالسياسات التسويقية وسواها من السياسات الزراعية. ومن جهة الطلب في معادلة الأمن الغذائي (أي القدرة الشرائية للأسر المعيشية)، بادرت الحكومات إلى تعزيز تدابير الدعم التكنولوجي للمزارعين من حيث تحسين البذور، والصحة الحيوانية، وخدمات الإرشاد والائتمان والهيكل الأساسية المادية (أي تحسين الطرق) بقصد زيادة مداخل المزارعين.

طاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٩ - خلال السنوات الخمس الماضية، بذلت جهود متواصلة في سبيل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم توثيق مختلف الخطوات التي انتهجها عدد من التجمعات دون الإقليمية في أفريقيا لزيادة التعاون الاقتصادي داخل القارة. ويغطي نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ميادين مثل نقل التكنولوجيا والخبرات، وتوفير الخدمات الاستشارية، والتدريب، والمشاريع المشتركة، والتجارة والاستثمار، والتنمية الزراعية، وتنمية مصائد الأسماك، والتعليم والأبحاث، وتخفيف الفقر.

٥٠ - ودعا بعض البلدان المانحة الرئيسية إلى زيادة التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإدراجه كعنصر محوري في برنامج التنمية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٦/٤٩). وقد ساهم ذلك في إعادة إطلاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، اضطلعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعدد من المبادرات المتصلة بتنفيذ البرنامج الجديد، ومن جملتها: (أ) اجتماع ما يزيد على ٢٠ من كبار الموظفين الأفريقيين العاملين في مجال الإدارة والتنظيم.

(أ) اجتماع ما يزيد على ٢٠ من كبار الموظفين الأفريقيين العاملين في مجال الإدارة والتنظيم. وقد صاغ الاجتماع استراتيجية لزيادة إنتاجية المؤسسات العامة في المنطقة، ومسؤوليتها وقدرتها على الاستجابة، مما وجد انعكاساً له في تقرير الأمين العام عن الإدارة العامة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الخمسين (A/50/847-E/1996/7)؛

(ب) التكليف بإصدار كتيب إعلامي عن التكنولوجيات الأفريقية لإنتاج الأغذية وتجهيزها بغية الترويج للتكنولوجيات الأفريقية المحلية وإدماج نتائج الأبحاث في القطاع الإنتاجي؛

(ج) تعزيز القدرات في ميدان الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وهي ممارسة اشتركت في رعايتها حكومة نيجيريا وانطوت على مشاركة ٢٤ بلداً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وقد تم التوصل من خلالها إلى اتفاق بشأن ما يزيد على ٢٧٠ مقترحاً.

٥١ - ومن بين المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ساهمت في إعطاء دفع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في القارة الأفريقية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي ساعدت التجمعات دون الإقليمية الأفريقية في جهودها الرامية إلى المواءمة وتحرير التجارة فيما بينها، تكملها في ذلك البرامج القطاعية في الزراعة والهيكل الأساسية والنقل والمواصلات والتنسيق النقدي. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مساعدة تقنية وخدمات استشارية لعدد كبير من تجمعات التكامل والتعاون الأفريقية. وقد وفرت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الخاصة طائفة واسعة من الخدمات وهي تشارك في مد الشبكات والترتيبات الثلاثية التي تشارك فيها منظمات غير حكومية أخرى، ورابطات وجامعات ووكالات إنمائية وحكومات متلقية ذات صلة .

٥٢ - ومن الخطوات الهامة في تعزيز التعاون بين أفريقيا وآسيا المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في طوكيو، وتبعه المنتدى الأفريقي الآسيوي لتبادل الخبرات. وقد اعتمد المنتدى إطار عمل باندونغ للتعاون الآسيوي الأفريقي: العمل باتجاه القرن الحادي والعشرين، وهو يشكل خطة عمل للتعاون الأقاليمي تقوم على تبادل الخبرات بشأن السياسات والممارسات في الميادين ذات الأولوية من جدول الأعمال الجديد. وعقدت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ سلسلة من حلقات العمل والدراسات دون الإقليمية، ومنها بوجه خاص حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا ووسطها.

٥٣ - وثمة مبادرة أخرى يجدر ذكرها هي معهد أفريقيا - أمريكا اللاتينية الذي صُمم لدعم علاقات التعاون بين القارتين في ميادين التجارة والاستثمار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتبادل التعليمي والثقافي والعلمي. علاوة على ذلك، هنالك تعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية.

ياء - دور المنظمات غير الحكومية

٥٤ - مع بروز المجتمع المدني نتيجة للإصلاحات السياسية والاقتصادية، تؤدي المنظمات دون الحكومية دورا متعاظما في التنمية الأفريقية. فالحكومات لم تعد تراقبها بحذر. وفي بلدان عدة، تكمل المنظمات غير الحكومية بشكل بارز ما تبذله الحكومات من جهود في سبيل البرامج الإنمائية، كتعبئة الموارد المحلية وتنمية الهياكل الأساسية والتعليم. وقد عمل بعض الحكومات على إدماج المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحرفية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم أطر السياسات والتخطيط المبكر للبرامج.

٥٥ - ويمكن حاليا إيجاد أمثلة ملموسة على الشراكة بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني في بلدان أفريقية عدة. ففي السنغال، أطلقت بلدية داكار، بالاشتراك مع منظمة تنسيق رابطات وحركات الشباب في المجتمع الحضري، عملية واسعة النطاق لتنظيف المدينة، بما يضمن نقل النفايات المنزلية بصورة مرضية ومتابعة جهود التعليم البيئي التي تبذلها السلطات المحلية والمصالح الحكومية. وفي

بوبو ديولاسو ببوركينا فاسو، أنشئت لجنة محلية للحوار هي اللجنة المحلية للعمل والمتابعة. وهي تتناول نشاط التنمية الحضرية المحلية. وفي غانا، أدى التعاون بين الحكومة والرابطة الغانية لمديرات المشاريع إلى تنظيم أول معرض تجاري ومنتدى استثماري شامل لمديرات المشاريع في أفريقيا، وذلك في أكرا في حزيران/يونيه ١٩٩٦. أما في الكاميرون، فقد ساهم وصول المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى الإذاعة والتليفزيون بغية كفالة التوازن بين الجنسين في صنع القرارات إلى زيادة عدد النساء في المجالس البلدية من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ في الانتخابات الأخيرة. وفي زمبابوي، عمل التعاون بين الحكومة ومنظمة الرابطة الريفيه من أجل التنمية على تسهيل توزيع إمدادات الأغذية الغوثية خلال موسم جفاف عام ١٩٩٢. وخلال السنوات الثلاث المنصرمة، عملت منظمة "أكورد" على تدريب قادة العمل المدني على شؤون التفاوض في السياسات العامة وتسوية النزاعات في جنوب أفريقيا.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

ألف - مجتمع المانحين

٥٦ - اشترك مجمع المانحين في وضع البرنامج الجديد والتزم بدعم تنفيذه. وفضلا عن ذلك اتخذ كثير من البلدان المانحة تدابير جديدة لدعم الإصلاحات الاقتصادية شملت وضع مشاريع وبرامج في أفريقيا وحفظ السلام وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ويمكن تقسيم أوجه الدعم المقدم من المجتمع الدولي في تنفيذ البرنامج الجديد إلى أربعة مجالات رئيسية تشمل: المساعدة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٧ - في التقرير الخاص بالاستعراض والتقييم النهائي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، الصادر عام ١٩٩١، قدر الأمين العام أن المساعدة الإنمائية الرسمية المطلوبة لتنفيذ البرنامج الجديد تصل إلى ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وتزداد سنويا بنسبة ٤ في المائة من القيمة الفعلية. واستمرت التدفقات الثنائية ومتعددة الأطراف إلى أفريقيا في الزيادة في فترة الثمانينات وبلغت أوجها في عام ١٩٩٠. إلا أن تدفقات الموارد إلى أفريقيا قد شهدت تقلصا منذ ذلك التاريخ. فعلى سبيل المثال بلغ صافي التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا ككل ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وانخفض إلى ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل عنصرا مهما لكثير من البلدان الأفريقية، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وانخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء من ١٣,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

٥٨ - حدث بعض التحسن في السنوات الخمس الأخيرة بشأن طرق تقديم المعونة إلى أفريقيا، ولا سيما في مجال صرفها، إذ تذهب حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف التي تقدم قروضا لدعم برامج التكيف الهيكلي عموما. فعلى سبيل المثال ارتفعت بشكل سريع

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية التي تنفذ برامج التكيف المدعومة من صندوق النقد الدولي أكثر من تدفقاتها إلى البلدان الأخرى التي لا تنفذ هذه البرامج. وبالتالي ازداد صافي المتوسط السنوي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٢ بما يزيد عن ٤٠ في المائة بالنسبة لبنن وغامبيا ونسبة ٣٥ في المائة لموزامبيق وتضاعف تقريبا بالنسبة لأوغندا. ويمكن اعتبار هذا الاتجاه متسقا مع التزام المانحين بموجب البرنامج الجديد لدعم جهود الإصلاح الأفريقية.

٥٩ - كان أحد العناصر الإيجابية لتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية هو زيادة الشروط الميسرة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من لجنة المساعدة التابعة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فعلى سبيل المثال يُقدر أن متوسط عنصر الهبة في المساعدة الإنمائية الرسمية قد ارتفع بنسبة ٣ في المائة أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ عما كان عليه قبل عقد من الزمان. وتتوفر معونة المانحين لأفريقيا حاليا في شكل منح أساسا. كما تقدم القروض المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أساس ميسر.

٦٠ - لم تستطع بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الوفاء بالتزاماتها بسبب الصعوبات المالية التي شهدتها اقتصادياتها. إلا أن بعض البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما النرويج واليابان قد تقيدت تماما بمبدأ زيادة موارد المعونة المقدمة إلى أفريقيا على النحو المبين في البرنامج الجديد (انظر الجدول ٢). وفي حين احتلت النرويج المرتبة الأولى في تقديم المعونة بالمقارنة إلى حصتها من ناتجها القومي الإجمالي في عام ١٩٩٤، كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان هي الدول المانحة الرئيسية الأربع لأفريقيا.

٦١ - يقوم بعض المانحين بتوجيه كميات أكبر من المساعدة عن طريق المنظمات غير الحكومية لتحسين نطاق هذه التدخلات ودعم المستويات الشعبية ومساعدة الفئات الضعيفة والمرأة.

٦٢ - ولمعالجة القضية المتفجرة المتمثلة في دين أفريقيا الخارجي، وردت اقتراحات بعدد من المبادرات من أجل تخفيض هذا العبء، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون والأقل نموا. وكانت المبادرة التي اتخذتها كندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٩٩٢ لإلغاء ما يقارب ١٥,١ بليون دولار من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا، تساوي ١٤ في المائة تقريبا من مجموع الديون الثنائية التسهيلية، قد أفادت إلى حد كبير البلدان الأفريقية منخفضة الدخل. وفي خطوة مماثلة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لإلغاء نصف الديون المستحق لها من أفقر البلدان الأفريقية المؤهلة لذلك بموجب معايير المؤسسة الإنمائية الدولية. ويتسم بذات الأهمية إلغاء فرنسا مؤخرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لجزء كبير من أسهم الدين العام لـ ١٤ بلدا من منطقة الاتحاد المالي الأفريقي ضمن سياق تخفيض فرنك الاتحاد المالي الأفريقي. ومن ضمن الملامح المثيرة في مبادرات تخفيض الديون الأخيرة أن كثيرا من استراتيجيات إعادة التشكيل تضمنت بندا للتمويل يتيح فرصة كافية لتحويل الديون لتمويل البرامج الإنمائية.

٦٣ - وبالرغم من بدء سريان مفاوضات جولة أوروغواي، لا تزال البلدان الأفريقية تتمتع مؤقتاً بفرص الوصول التفضيلية لأسواق الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي الرابعة والنظام العالمي للأفضليات التجارية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وآليات التثبيت الأخرى. ويعتبر اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية خطوتين أساسيتين في حرية الوصول إلى الأسواق. وفي حين أن نتائج جولة أوروغواي فيما يتعلق بأفريقيا تعتبر ضارة على المدى القصير إلا أنه من خلال تحسين الحالة الاقتصادية الشاملة وتحديد أسعار صرف واقعية للعملات الأفريقية واتباع السياسات السوقية، ستصبح أفريقيا في وضع أفضل، على المدى الطويل، كيما تخترق أسواق الصادرات. وقد أعرب بعض المانحين عن رغبتهم في اتخاذ تدابير ترمي لحماية أفريقيا من الآثار المعاكسة لجولة أوروغواي. وبالإضافة إلى ذلك ستكون منظمة التجارة الدولية هي أفضل مؤسسة لتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية للاستفادة من الفرص التي توفرها جولة أوروغواي.

٦٤ - يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً مهماً في توفير الموارد الإنمائية لأفريقيا، ويتميز الاستثمار بالضعف حالياً في أفريقيا كما أنه يتركز في عدد قليل من القطاعات. وفضلاً عن ذلك فقد استقر حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أوائل عام ١٩٩٠ عند مستوى ٣ بلايين دولار في السنة. ومن شأن الجهود التي بذلتها كثير من البلدان الأفريقية مؤخراً لتوفير الثقة للأعمال التجارية والاستثمارية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام إجراء الإصلاحات الهيكلية أن توفر إمكانات مشجعة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا. ويمكن أن تساعد البلدان المانحة في حفز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا وفي جعل أفريقيا بالتالي جذابة على نحو أكبر للمستثمرين الأجانب.

٦٥ - ستقدم تفاصيل إضافية لتدفقات الموارد إلى أفريقيا أثناء فترة استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد في إضافة لهذا التقرير (A/51/228/Add.1).

٦٦ - لقد تعزز البعد الإقليمي للتنمية أيضاً وهو عنصر أساسي من البرنامج الجديد، بمجموعة من المانحين الذين ينظرون إلى التكامل الاقتصادي في أفريقيا بوصفه عامل استقرار على المدى البعيد. وقد قام بعض شركاء أفريقيا، ومن أجل دعم العملية التي بدأتها الحكومات الأفريقية، باتخاذ مبادرات تهدف إلى تعزيز مؤسسات التكامل، ولا سيما في منطقة الساحل وأفريقيا الشرقية والجنوبية.

باء - منظومة الأمم المتحدة

٦٧ - ظل تنفيذ البرنامج الجديد منذ اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مثار اهتمام للأمم المتحدة بقيادة الأمين العام. ولم يتم إعلان الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا كأحد القضايا ذات الأولوية لدى الأمم المتحدة في التسعينات فحسب، وإنما على نحو ملموس أكبر، وضع برنامج خاص في خطط الأمم المتحدة المتوسطة الأجل (البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ والبرنامج ٦ من الخطة

المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١) وباب خاص بأفريقيا في ميزانية الأمم المتحدة (الباب ٧ - بء) كما أنشئت ترتيبات مؤسسية تضم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا التي ترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتقدم لها الخدمات، ووحدة انتعاش أفريقيا بإدارة شؤون الإعلام، لتعزيز ودعم النظر في تنفيذ البرنامج الجديد على الصعيدين العالمي والإقليمي وتنسيق الجهود على نطاق المنظومة وزيادة ومواصلة الوعي بالحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة لأفريقيا واتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد الميداني.

٦٨ - بالإضافة إلى ذلك أنشأ الأمين العام في عام ١٩٩٢ فريقا من شخصيات رفيعة المستوى لتقديم المشورة إليه ومساعدته بشأن التنمية في أفريقيا. وأعيد تشكيل الفريق تماما مؤخرا. وتوصل الفريق إلى استنتاجات وقدم توصيات عملية بشأن عدد من القضايا المهمة مثل الدين وتنويع السلع الأفريقية والتدفقات المالية وتنمية الموارد البشرية والسلام والديمقراطية والتنمية والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي ودور المنظمات غير الحكومية. وقد تمت إتاحة هذه الاستنتاجات والتوصيات في منشور بعنوان "الأولوية لأفريقيا" موجز لعمل فريق الشخصيات رفيعة المستوى عن التنمية في أفريقيا.

٦٩ - تشمل بعض الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان تنفيذ البرنامج الجديد إعادة تنظيم المبادرات الوارد وصفها في الفقرة ٥٣ أعلاه. وقد أدى منتدى آسيا - أفريقيا دورا حافزا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء صندوق التضامن بين بلدان الجنوب وصندوق التعاون لدول أفريقيا - آسيا. كما عملت الأمم المتحدة كذلك لتشجيع الحوار بين العناصر الإنمائية الفاعلة في تنمية أفريقيا، ولا سيما تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وكان إبراز قضايا أفريقيا الأخذة في الظهور والدعوة لتقديم دعم قوي لأفريقيا من أجل تفاذي تهميشها وضمان بقاء تلك القارة على جدول الأولويات الدولية محل اهتمام رئيسي أيضا.

٧٠ - أولت الأمم المتحدة عناية خاصة لقضايا الدين الخارجي وتنويع السلع في أفريقيا. وتم فيما يتعلق بالقضية الأولى وبناء على توصية فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا، تقديم تقارير منتظمة لمجموعة السبعة في مؤتمرات قمته السنوية في الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦. وقد ساهم ذلك في التقدم المحرز بشأن تخفيض الدين للبلدان الأفريقية.

٧١ - وفيما يتعلق بالموضوع الثاني أدى اقتراح الأمين العام لإنشاء مرفق لتنويع السلع في أفريقيا استنادا إلى تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/48/335 و Add.1 و Add.2) والمستكمل بتحليل إضافي (A/48/914) إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٤٩/١٤٢. ودعت الجمعية في هذا القرار الدول المشتركة في صندوق التنمية الأفريقي الموجود في مصرف التنمية الأفريقي، إلى تقديم إسهام خاص أولي كاف لتمويل المرحلة التمهيديّة من مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية. وشرع كثير من البلدان

الأفريقية من جانبها، ولا سيما غانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وناميبيا وغامبيا، في تنفيذ مشاريع وبرامج بنشاط لتنويع السلع الأساسية.

٧٢ - وبناء على طلب لجنة البرامج والتنسيق وامتنالا لنص الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من البرنامج الجديد (الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦) وضعت خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عام ١٩٩٢ ونُقحت في عام ١٩٩٤. وقررت لجنة التنسيق الإدارية، التي تجمع كل الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيهم مؤسسات بريتون وودز، بقيادة الأمين العام، على إثر نظرها في ورقة معنية بسياسات التنمية الأفريقية، أن تعد وتشعر في مبادرة خاصة بشأن أفريقيا.

٧٣ - وقد كيّفت وكالات ومنظمات متعددة في منظومة الأمم المتحدة، إلى درجة كبيرة، برامجها نحو تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد. وتم توجيه برامج جديدة وموارد إضافية إلى مجالات ذات أولوية رئيسية، بما في ذلك التنمية البشرية وبناء القدرة، والصحة الأساسية ومكافحة الأمراض الوبائية، والأغذية والزراعة، والموارد الطبيعية وإدارة البيئة، وتعزيز دور المرأة في التنمية.

٧٤ - ويضم البرنامج الجديد والصكوك الأخرى بنودا توضح الدعم الدولي للقطاع الأفريقي غير الرسمي ودوره في عملية التنمية. وفي هذا الصدد نظمت منظومة الأمم المتحدة حلقة عمل دولية عن تنمية القطاع غير الرسمي في أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في نيويورك، وأوصت حلقة العمل بإنشاء فريق عمل دولي ليضع برنامجا محددا للقطاع غير الرسمي الأفريقي. ويجري حاليا إعداد برنامج الدعم.

٧٥ - وكانت هناك دعوة قوية لتنويع وتدعيم نظم الإنتاج وتم تنفيذ برامج للدعم عن طريق مشاريع وبرامج صممها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة لزيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات. واتخذت عدة تدابير تنفيذا لعقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا. وتتصل هذه التدابير بزيادة الإنتاج، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، والتنويع الرأسي للإنتاج الصناعي وبناء القدرات للتنمية الصناعية عن طريق تقوية القدرات التكنولوجية لأفريقيا وزيادة قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي بذلك. وزيدت القروض المالية وبرامج الدعم وتم توجيهها نحو تنمية القطاع الخاص وإنشاء مشاريع قابلة للبقاء.

٧٦ - أما فيما يتعلق بالمساعدة من أجل تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فإن تنفيذ البرامج التي تهدف إلى تدعيم النظم المالية غير الرسمية والرسمية قد ساهمت في تعزيز المدخرات المحلية في البلدان الأفريقية. وتمت تنمية برامج أخرى لاستعادة قدرة البلدان الأفريقية على خدمات الديون بغية تسهيل حرية وصولها إلى الأموال الخارجية. وقد اتخذت مبادرات لتخفيض الديون ودعمت وأدت إلى إلغاء ديون تقارب قيمتها ١,٥ بليون دولار.

٧٧ - وجرى تشجيع التكامل الاقتصادي للبلدان الأفريقية عن طريق دعم المشاريع التي صممت للتجمعات الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى كجزء من عملية التكامل الاقتصادي لمناطقها الخاصة كل على حدة. واتخذت إجراءات عن طريق الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التي أنشئت لدعم قيام الاتحاد الاقتصادي الأفريقي. وتم إيلاء الاهتمام الواجب لتطوير النقل والاتصالات من عملية التكامل الاقتصادي عن طريق برنامج النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد استفاد تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في أفريقيا أيضا من الخدمات الاستشارية. وتم بنفس القدر تنفيذ مشاريع لحوسبة البيانات الاقتصادية ونشرها.

٧٨ - ومن أجل تحقيق التنمية البشرية، تم تصميم العديد من البرامج والمشاريع لتعزيز وتنمية الموارد البشرية وتحسين الحالة الصحية وظروف المعيشة. وقد أدى تطوير الموارد البشرية خاصة عن طريق تحسين مشاركة المرأة في عملية التنمية إلى مشاريع تركز على مساهمة المرأة في التنمية الصناعية. واضطلع أيضا بإجراءات أخرى لتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية ودعم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل المرأة.

٧٩ - وأدت الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التعليم للجميع إلى تنفيذ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لبرنامج "الأولوية: أفريقيا" الذي يركز على تطوير مشاريع للدعم بغية وضع سياسات وطنية للتعليم، وتحسين الوسائل التعليمية وتدريب المعلمين. وأُعير اهتمام خاص لجنوب أفريقيا عن طريق تنفيذ برنامج خاص يحمل اسم "لبنعد بناء جنوب أفريقيا" يهدف إلى تنسيق التعليم وتعزيز الديمقراطية. وتم تنفيذ برامج أخرى لزيادة التحاق الإناث بالمدارس عن طريق برامج تهدف إلى تضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي وعن طريق مشاريع الدعم لتحسين تعليم الطفل.

٨٠ - وفيما يتعلق بتحسين الحالة الصحية، تهدف المشاريع التي ابتكرتها منظمة الصحة العالمية إلى توسيع نطاق الأنشطة والتدابير الصحية على الصعيد المحلي. وقد وضعت نظم المراقبة الوبائية في وضع ملائم، وعزز تنسيق أنشطة الإشراف على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتم تطوير برامج مكافحة الأمراض المنتشرة بصفة خاصة في القارة، مثل الملاريا والجذام. وأعطيت أولوية لرعاية الطفل. ونفذت البرامج التي تهدف إلى إضافة اليود إلى ملح الطعام وتوزيع فيتامين ألف. وأسهم تنفيذ منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتحصين الشامل للأطفال بالإضافة إلى تكثيف العلاج بالإمهاء الفموية إلى تخفيض وفيات الأطفال.

٨١ - وهناك حاجة إلى إجراء متناغم لمعالجة المشاكل الصحية حول العالم، وبصفة خاصة في أفريقيا. وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، الأمم المتحدة - متلازمة نقص المناعة المكتسب هو واحد من تلك الإجراءات المتناغمة التي بدأتها عام ١٩٩٣ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وهو مشروع مشترك لم يسبق له

مثيل لنهج مشترك تقوم به الأمم المتحدة بغية معالجة مشكلة رئيسية بطريقة منسقة وفعالة من حيث التكاليف. وفي أفريقيا تعمل - الأمم المتحدة - متلازمة نقص المناعة المكتسب مع البلدان الأفريقية بشأن نهج تستفيد من "أفضل الممارسات" الدولية، التي تبنى على ما سبق أن حققته البلدان في سائر أرجاء العالم وتستفيد من التجربة والخبرة التي جمعتها عبر العقد الماضي. ويجري تقديم المساعدة في مجالات مثل سلامة الدم المنقول، واستراتيجيات تغيير السلوك، والاستجابات القانونية، والرعاية الطبية للأمراض المنقولة عن طريق الجنس والتي يمكن علاجها. والترويج الاجتماعي للواقي الذكري، ووضع استراتيجيات تناول الروابط ذات الاتجاهين بين متلازمة نقص المناعة المكتسب والتنمية.

٨٢ - وواصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ مشاريع التعاون التقني في عدة بلدان أفريقية في مجال تطوير العمالة وبناء القدرات. وتضمنت البرامج تقديم المساعدة لوزراء العمل، وأرباب العمل في القطاع الخاص والتنظيمات العمالية. وتضمنت الأنشطة أيضا الدعم التقني للشبكات الأفريقية الإقليمية والوطنية لتطوير العمالة، وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية وتنمية المشروعات الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم الرسمية وغير الرسمية.

٨٣ - وتم تنفيذ مشاريع الدعم التقني وتوزيع المياه النظيفة وبرامج الصحة البيئية لتحسين الأحوال المعيشية ونوعية البيئة. وفيما يتعلق بالحماية البيئية صممت برامج لإنشاء وحدات إنتاجية رفيقة بالبيئة ولتشجيع استخدام طاقة الكتلة الاحيائية. وركزت البرامج كذلك على مكافحة التصحر وتحات التربة بالإضافة إلى حماية وتجديد المجموعات النباتية والغطاء الحرجي.

٨٤ - وتم الاضطلاع بإجراءات لتعزيز السلم، ودعم الإغاثة في حالات الطوارئ، وحماية البيئة وتوعية المجتمع الدولي بالحالة في أفريقيا، بغية تجنب تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي السائد. وأولى برنامج الأغذية العالمي ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الاهتمام ببرامج الإغاثة في حالات الطوارئ. وركزت تلك البرامج على العون الغذائي لضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة وعلى إعادة تأهيل المشردين والعائدين. وركزت عدة إجراءات على توفير مجموعات طبية وعلى إعادة التأهيل والتنظيم السريع للنظم التعليمية.

٨٥ - وقد صممت الإجراءات التي تم الاضطلاع بها لتدعم وتسرع النمو الاقتصادي في أفريقيا عن طريق تطوير سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتطوير الحكم الصالح، وتنويع نظم الإنتاج، وتعزيز تعبئة الموارد المالية والتكامل الاقتصادي. وفيما يتعلق بتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، تم تقديم المشورة السياسية من كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي. وأنشئت مشاريع لتزيد مقدرة الحكومة على إدارة السياسات الاجتماعية - الاقتصادية بالإضافة إلى دعم تطوير الحكم الصالح.

٨٦ - وتم تنفيذ الأنشطة المتصلة بالرعاية المشتركة والتنسيق فيما يتعلق بالمعونات بغية تشجيع تدفقات رأس المال إلى أفريقيا. واستطاع البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعبئة ١٢ بليون دولار للفترة ١٩٩١-١٩٩٦. ومنذ عام ١٩٩١ بلغت القروض المالية لمشاريع التنمية ما يزيد على ٣,٥ بليون دولار في العام، ٤٥ في المائة منها قروض ميسرة.

٨٧ - ويتمشى البرنامج الجديد مع روح البرنامج الخاص لأفريقيا الذي أنشأه البنك الدولي في عام ١٩٨٩ بمساهمة البلدان المانحة الرئيسية، لدعم التكيفات والإصلاحات في أفريقيا. ويضع البرنامج الجديد القضايا ذات الأولوية التي عززها بشدة الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا الذي تأسس عام ١٩٩١ بدعم من البنك الدولي، وفي أعقاب مؤتمر ماسترخت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وكان الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا يجري، على مستوى سياسي رفيع، حوارا للسياسات العامة بين أفريقيا وشركائها في التنمية في طائفة عريضة من القضايا، لا سيما الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

٨٨ - وأنشأ البنك الدولي كذلك مرفق تخفيض الديون، برأسمال أصلي قدره ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩، جددت بـ ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣. وفوق ذلك، قام البنك الدولي مؤخرا بدور رائد في التوصل إلى إمكانيات إيجاد علاج جذري للديون المتعددة الأطراف التي تطالب بها المؤسسات المالية الدولية.

٨٩ - وبالإضافة إلى الاستجابة المستمرة لاحتياجات التكيف الأفريقي عن طريق مرفق الصندوق الموسع، ومرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، وسع صندوق النقد الدولي مدى إجراءاته في المساعدة الطارئة، الذي يولي الآن أهمية خاصة لحالات ما بعد النزاعات. واقترح الصندوق مؤخرا سويا مع البنك الدولي استراتيجية لحل الديون الخارجية لعدد من البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، بما في ذلك بعضها في أفريقيا.

٩٠ - وتم اتخاذ نهج استراتيجي لتنمية الأغذية والزراعة، وشُدّد بذلك على الحاجة إلى العودة إلى مسار التنمية، مع الاستجابة لاحتياجات الطوارئ المتزايدة. وكثفت الجهود في نظم الإنذار المبكر للكوارث المتصلة بالأغذية، بغية تعزيز الانتاج، وإعادة إصلاح الهياكل الأساسية الريضية، ودعم النساء المنتجات، وتكميل تجهيز الأغذية، والتجارة والتوزيع، وتطوير التنوع الأفقي والرأسي.

٩١ - وابتكرت منظمة الأغذية والزراعة برامج ذات تركيز واضح لتعمل على تنمية الزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك والتغذية، بما في ذلك البرنامج الخاص المعني بانتاج الأغذية دعما للأمن الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من النقص في الأغذية، ونظام للوقاية في حالات الطوارئ من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية التي تعبر الحدود.

جيم - المنظمات غير الحكومية

٩٢ - ودعمت شبكة مثيرة للإعجاب من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ذات جذور ريفية، طائفة عريضة من الأعمال الإنمائية في أفريقيا، وبصفة خاصة في المجالات الرئيسية لتبني المشاركة المجتمعية، وتعزيز عمالة مساعدة الذات بين الريفيات والشباب، والنهوض بالفقراء وحماية حقوق المستهلكين. وبذلت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية قصارى جهدها عبر أفريقيا لتمكين الناس عن طريق توفير الاعتمادات ومدخلات الأعمال، وتحسين الأمن الغذائي، وحماية البيئة، وبدء مشاريع باعتمادات محلية، وتعزيز تنظيم الأسرة والرعاية.

٩٣ - وقد وسعت المنازعات المستمرة وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين مدى ودور المنظمات غير الحكومية. فكانت المنظمات غير الحكومية في رواندا والصومال وليبريا على سبيل المثال في مقدمة عمليات وأنشطة الطوارئ التي تهدف إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان التي مزقتها الحروب.

٩٤ - وتجد قدرة المنظمات غير الحكومية الفائقة في الوصول إلى الفقراء والمحتاجين اعترافاً واسعاً من الشركاء الاجتماعيين الآخرين في تنمية أفريقيا. ويبرر هذا الدعم المتزايد للمنظمات غير الحكومية من جانب مجتمع المانحين، كما يؤكد ذلك إعلان كوبنهاغن المعني بالتنمية الاجتماعية الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ (A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١).

٩٥ - وقد أعيد تأكيد الدور البارز للمنظمات غير الحكومية من بعد المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في التنمية الذي عقد في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في عام ١٩٩٠. ويوجد أساسه القانوني، بالنسبة للبرنامج الجديد، في الفقرتين ٢١ و ٤١ من البرنامج الجديد، والفرع الثاني من مرفق قرار الجمعية العامة ٤٦/٥١، وفي الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٠. وأعاد الأمين العام تأكيد دور المنظمات غير الحكومية في عملية تنمية أفريقيا في عدة بيانات رسمية، وبصفة خاصة أثناء الجلسة الثانية لفريق الشخصيات رفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في روما في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٩٦ - وعززت هياكل الأمم المتحدة المسؤولية عن تعبئة الدعم والرصد الدوليين لتنفيذ البرنامج الجديد تعاونها مع المنظمات غير الحكومية عن طريق التشاور المستمر بشأن القضايا ذات الأولوية لتنمية أفريقيا، وعن طريق الآليات التحضيرية للعمليات الهامة المشتركة بين الحكومات، بما في ذلك: حلقة عمل لتداول الأفكار معنية بالمنظمات غير الحكومية والتنمية الأفريقية، نظمها مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ والحدث الموازي للجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالأولوية لأفريقيا: حوار في السياسات بين الجهات الفاعلة في التنمية الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥؛ وكذلك أعمال مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً مع المنظمات الحكومية خلال محفل المنظمات غير الحكومية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ والحلقة الدراسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومحفل المنظمات الإنمائية التطوعية الأفريقية عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج الجديد، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في سالي، السنغال.

٩٧ - وإلى جانب المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج الجديد وبالشراكة مع حكومات أفريقية كثيرة في الميدان على نحو ما وصف في هذا التقرير، جرى تشجيع المنظمات غير الحكومية للاشتراك في استعراض منتصف المدة لجدول الأعمال الجديد، وقد أعدت المنظمات غير الحكومية تقريراً عن المعلومات الخلفية بشأن تنفيذ البرنامج الجديد.

دال - المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا

٩٨ - إن الحاجة إلى زيادة إقامة تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والنهج التعاونية للتنمية الأفريقية، والتوفيق بين ذلك وأولويات التنمية على نحو ما تحدده البلدان الأفريقية بنفسها، تبرر الشروع في المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا. والمبادرة الخاصة هي إطار مهم وفريد للشراكة على نطاق المنظومة لتعبئة الدعم للمنطقة. ويقصد منها إعطاء زخم جديد وأن تعمل كجناح تنفيذي للبرنامج الجديد.

٩٩ - وتقوم المبادرة الخاصة على ٢٠ برنامج عمل ذي أولوية، مع خمس مكونات رئيسية، تشمل الماء والتعليم الأساسي للجميع، والصحة، وبناء القدرة على الحكم، والأمن الغذائي. وسوف تطور الاستراتيجية والاحتياجات من الموارد للمكون الأخير في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للأغذية القادم. وقد استُخلصت المبادرة الخاصة في أهداف البرنامج الجديد ولها ملامحها الابتكارية في ترتيبات التنفيذ العملية على الصعيد القطري وفي التدأب الفعال الناجم عن تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٠٠ - إن دعم المجتمع الدولي أمر حاسم لنجاح المبادرة الخاصة. فمثل ذلك الدعم يعني ضمناً تعبئة الموارد المالية التي قد تكون هناك حاجة لها لتنفيذ البرامج والمشاريع التي وضعت ضمن أهداف المبادرة. ومن الناحية الثانية، ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تتحرك بسرعة نحو اتخاذ إجراءات محددة، وأن تدعم التعاون مع شركاء أفريقيا الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبصورة أكثر تحديداً بناء وإدامة التدأب المطلوب.

الجدول ١

تدفقات المساعدة الإنمائية الى افريقيا، ١٩٨٣-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

أفريقيا		
١٩٩٣ - ١٩٩٤ (١)	١٩٨٣ - ١٩٨٤ (١)	
٢١ ٩٥٨,٩	١٠ ٤٣٥,٢	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (صافي)
١٣ ٦٢٨,١	٦ ٧٦٦,٧	بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، ثنائية
١٧٢,٩	٠,٠	اسبانيا
٦٠,٤	٥٨,٤	استراليا
١ ٤٨٠,٩	٧٩٩,١	ألمانيا
٣٢,٧	٠,٠	ايرلندا
٩٣٤,٤	٣٥٧,٨	إيطاليا
٢٠١,١	٠,٠	البرتغال
٢٣٠,١	١٨٣,٠	بلجيكا
٣٧٦,٤	١٢٨,١	الدانمرك
٤٨٧,٥	٢٥٤,٩	السويد
١٩٨,٠	٩٦,٥	سويسرا
٣ ٨٧٣,٢	١ ٢٤١,٩	فرنسا
٨٨,٠	٦٤,٤	فنلندا
٣٢١,١	٣٣٢,٩	كندا
١٧,٠	٠,٠	لكسمبرغ
٥٧١,٧	٢٨١,٦	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣٣٧,٦	١٧٢,٥	النرويج
٩٨,٧	٧٥,٠	النمسا
٢,٩	٠,٢	نيوزيلندا
٥٣٣,٨	٣٠١,٧	هولندا
٢ ٢٦٠,٠	٢ ٠٤٧,٥	الولايات المتحدة الأمريكية
١ ٣٤٩,٨	٣٧١,٥	اليابان

المصدر: (منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية) التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية الى مستقبل المعونة، باريس، ١٩٩٦، والدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C. (أ) متوسط عامين.

إمكانية الحصول على حياة مأمونة	عدد الطلبة المتقدمين بالمدراس الابتدائية		معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (نسبة مئوية)	توقع الحياة (بالسنين)		وفيات الأطفال (في كل ١٠٠٠ مولود حي)		إنتاج الإغذية للزاد الواحد (١٩٨١-١٩٨٩ = ١٠٠٠)		خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات		الديون الكلية (بالملايين)		الناتج المحلي الإجمالي السنوي		الناتج المحلي الإجمالي للزاد الواحد (بالدولارات)		السكان	
	(٤) ١٩٩٣	(٣) ١٩٩٠		(٤) ١٩٩٤	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	(٣) ١٩٩١	(٤) ١٩٩٥	
٧١																			٤١٩
٦٦	٦٤	٦٩	٥٥	٤٤	٤٧	٥٠	٧٠	١١١	٧٨,٠	٧١,١	٩,٢	١٧٠	١٥٩	٢,٥٥	٢,٥٩	١٠٠,٥٩	١٠٠,٦٩	٢,٣٦	٤١٩
٢٧	٣٤	٧٨	٧٢	٦١	٥٢	٣٥	١٢٠	١١٧	٨٥,٢	٩٢,١	٧,٥	١٢٣٣٧	١٠٧٠,٤	٣,٨٣٠	٦٦٧٨	١٥٢	٢١٠	٢,٥٥	٤٣٨١٤
٥٠	٥٩	٩٥	٧٤	٦٥	٤٩	٣٥	١١٤	١١١	٧٨,٤	٧٠,٦	٤٠,٦	٦٥٧٤	٧٢٧٦	٠,٥٩	٤٠,٤٩	٤٣٢	٤٦٩	٢,٢٦	٩٣٧١
٧٨		١٢٥	٨٧	٨٨	٤٥	٦٠	٨٥	١٦	٥٢,٦	٤٧,٩	٢٧,٦	٤٣٨١	٣٤٢٦	٠,٦٠	٧٣٦١	٧٨٦	٦٩٤	٢,٣٦	١١٥٣٦
																			سسان تومسي وبرينسيبي
٥٢	٥٤	٥٩	٦٩	٩١	٤٩	٧٣	٦٠	٨٧	١١٠,٣	٩٦,٤	١١,٣	٨,٩	٣٥٢٢	٠,٧٣	٥٦	٤٢١	٤٤٦	١,٩١	٨٣٨٧
٥٣						٨٥			٨٠,٢	٨٦,٣	٢,٥	٣,٥	٢٢٧	٢,٥	٢,٥	١٠٠,٢٩	١٠٠,٢٩	٢,١٩	٨٥٩
٦٠	١٨	٥٠	١٣	٢٣	٣٨	١٥	٣٨	١٠١	١٢١,٢	٩٦,٨	٠,٢	٤٠	١٥٩٠٨	٠,١٩	١٠,١٦٥	١٥٨	٣٩٦	٢,٢٤	٢٨٩٦٠
٣٤	٤٢	٧٣	٨٨	٩١	٣٨	٤٣	٣١	٤٣	٧٥,٦	٧٨,٣	١٠٠,٠	٩,١	١٣٩٢	٠,٨٧	٨٣٤	٦٨١	٢٠٤	٢,١٥	٤٧٤٠
	١٠٠					٧٨					٦,٢	٩,٣	١٧٠	٢,٤٥	٤٠,٣	٥٤٣٦	٥٠٢٨	٠,٨٣	٧٤
٣٨	٣٧	١١	٥٨	٤١	٤٧	٦٣	١٥١	٥٤١	٨٦,١				٢٤٥٥	٧,٠٩	٤٢٥	٤٢	٦٩	٢,٦٦	١٠١٧٣
٦٧	٦٨		٦٧	٥٥	٣٥	٣٥	١٩	٩٦	٧٥,٠	٨١,٢	١٠,٣	٦,٧	٣٩٦٨	٠,٦٨	٦٠١٥	٤٤٠٠	٤٨٧٠	٢,٦٩	١١٩٧
٤٧	٧٧	٦٩	٣٤	٢٠	٤٥	٤٤	١٢١	٠	٦٨,٦	٩٠,١	١٩,٠	٤١٩	٣٥٠	٢,٠٤	٣٤٣	٦٣٠	٣٦١	٢,٠٨	٩٨٠
٥٦	٥٧	٧٤	٥٩	٤٦	٥٦	٥٥	٧٨	٧٤	١٣٠,٣	١٠٧,٩	٢٤,٦	٢٦,٩	٥٣٨٩	٤,٣٢	٨٠٩٧	٤٦٤	٤٢٣	٢,٤٢	١٧٤٥٣
٥٥	٣٢	٤٢	٣٢	١٧	٤٤	٣٣	١٨١	١٣١	١٠٧,٢	٩٥,٥	١٦,٣	٢١٠٤	٢٦٦٦	٣,٧٧	٣٤٥٣	١٥١٥	٤٧٢	٢,٤٦	٦٧٠٠
						٤٧					٣,٠	٧,٥	٢٤٩	٠,٦٣	١٧٠	٤٢٥	٤٦٤	٢,١٣	٤٠٠
٥٣	٢٥	٦٠	٥٠	٣٧	٤٣	٤٣	١٣٧	١٤٣	١١٢,٠	١٠٤,٥	١٢,٧	٤٧,٤	٦٥٤	٢,٢٧	٢,٢٧	٢٩٢	٢٦٥	١,٧٥	١٠٧٣
٥٠	٢٢	١٠١	٥٧	٤٤	٥٦	٣٥	٦٩	٦٦	٧٥,٧	٧٤,٩	١٦,٥	٢٠,٥	٧٢٧٥	٢,٦٦	١٠٧٨٧	١٧٣	١٠١٥	٢,٢٨	١٣٢٧٥
٧٢	١٧	٧٠	٢٤	٢٤	١٥	٣٥	٩٠	٩٣	٨٩,٤	٨٩,٣	٣٧,٤	٣٩,١	١٨٤٥١	١,٤٧	١٠٥٦٧	٧٣٤	٧٩٠	٢,٩٨	١٤٤٠١

إمكانية الحصول على حياة مأمونة	عدد الطلبة المتقدين بالمدراس الابتدائية	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (نسبة مئوية)	توقع الحياة (بالسنين)	وفيات الأطفال (في كل ١٠٠٠ مولود حي)	إنتاج الأغذية للزاد الواحد (١٩٨١-١٩٨٩) (١٠٠٠ = ١)	خدمة كسبسة مئوية من الصادرات	الدون الكلية (بالملايين)	الناتج المحلي الإجمالي السنوي	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد (بالدولارات)	السكان	
١٩٩٤ (٤)	١٩٩٣ (٤)	النسبة المئوية للإناث للبالغين	١٩٩٤ (٤)	١٩٩٤ (٤)	١٩٩٥ (٢)	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩١	المعدل السنوي لزيادة السكان	١٩٩٥ (بالآلاف)
٣٨		٦٩	٥٩	٨٧	٧٥,٩	٥١,٥	٥ ٢٧٥	٠,١٠٠	٢ ٨٨٣	١ ١١٣	٢,٤٢	٢ ٥٩٠
٥٣	٩٥	٧٢	٦٢	١١	٨٠,٥	٣٣,٣	٧ ٢٧٤	١,٩٠	٩ ٧٢١	٣٤٩	٢,٧١	٢٧ ٨٨٥
٤٦	٤٠	٣٤	١٧	١٤٤	١٥٧,٧		٢ ٩٧٥	١ ٩٨٦	١ ١٨٤	٣٩٠	٣,٣٧	٣٠ ٣٩
٥٢	١٠٦	٦١	٥٧	١٠٦	٤٦,٠	٤,٥	٦٠٠	٤٢٨	١٧٦	٣٤٤	٢,٠٠	١ ٩٧٧
٣٧	٢٦	٢٥	١٧	١١٩	٨٩,١	٢٧,٣	٢ ٩٨٩	٢,٥١	٢ ٧٠٣	٢٥٠	٢,٥٧	١٠ ٧٩٧
٢٩	٧٩	١١	٧٣	١٠٠	٧٨,٩	٧,٦	٤ ١٣٤	٢,٠١	٣ ٢٤٣	٢٢٩	٢,٦٦	١٤ ١٥٥
٨٠	١٠٢	٤٨	٣٤	٤١	١٢٤,٥	١٤,٦	٣٣ ٣٥٨	٤٠ ٦٨١	٥٣ ٣٠٢	١١٩	١,٧٦	٥٨ ٥١٩
٥٥	٦٩	٣٩	٢٦	٤٦	١٠٦,٠	٣٧,١	٢٢ ٥١٣	٢١ ٢١٨	٢٧ ٥٧٤	٩٧٤	١,٩٣	٢٨ ٣٦٠
٤٧	٦٦	٥٣	٣٧	١٤٤	٥٩,٦	١٧,٥	٢٧,٩	١ ٦٨٦	١ ٩٦٥	١٧٤	٢,٥١	١١ ٣٠٤
٦٦	٥١	٣٦	٢٤	١١٤	٨٧,٤	٢٣,٣	٢ ٣٢٦	٢ ٢٩٨	١ ٢٣٧	٥٣٠	٢,٣١	٢ ٣٣٥
٩٩	١٠٣	٨٠	٧٥	١٩	١٠٢,٨	٦,٩	٩,٤	٩٩١	٣ ٢٦٢	٢ ٨٨٧	٠,٨٠	١ ١٣٠
٣٣	٦٠	٣٦	١٩	١٦١	٨٤,٩	٢٣,٠	٥ ٤٩١	٢,٠٨	١ ٥٢١	٩٣	٢,٤٥	١٦ ٣٥٩
٥٧	١٢٤		٥٩	٦١	٧٠,١			١,٢٨	٢ ٤٤٦	١ ٤٤٩	٢,٥٣	١ ٦٨٨
٥٤	٢٩	١٢	٥	١٩١	٧٧,٩	٢٦,٠	١ ٥٧٠	٠,١٦	٢ ٥١١	٢٨١	٢,٦٥	٩ ١٠٢
٤٠	٧٠		٥٠	١١٤	١٥٢,٧	١٩,٦	٣٣ ٤٨٥	٣٤ ٤٩٧	٣٨ ٧٠٩	٣٠٥	٢,٥٢	١٢٦ ٩٢٩

المصدر: كل البيانات من أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ما عدا:

- (١) أمانة منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩٣؛
- (٢) أمانة منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩٦؛
- (٣) بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس منشور منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حالة أطفال العالم في عام ١٩٩٣؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٣؛
- (٤) بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس منشور منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حالة أطفال العالم في عام ١٩٩٦؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٥؛
- (٥) ١٩٩٠ آخر البيانات المتاحة.
